



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2016

قسم : العلوم الإقتصادية والتجارية
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم إقتصادية
التخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

آلية منح وتسيير القروض الاستثمارية في البنوك التجارية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة القرارم قوقة - 837-

مذكرة مكمله لئيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية (ل.م.د) تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعداد الطلبة:

إشراف الأستاذ(ة):

- فؤاد بوجنانة

- عبد الستار بورماد

- مولود خوالد

- نور الدين بوديسة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

قال الله تعالى: " تعز من تشاء و تذلل من تشاء بيدك الخير كله إنك على كل شيء قدير".

إلى الذي كل نعمة من فضل و كل نعمة من مدد لك العمر و الشكر يا رب بعون الله و توفيقه و بعد حقبة من ثلاث سنوات جهود مبذولة بين الدرس و المثابرة إلى الرقابة و الضبط و التدقيق. كان لنا الشرف إنجاز صفحات هذه المذكرة لما عرفناه من بحر المعرفة و مما أفاض به علينا أساتذتنا الأجلاء من علمهم الزاخر.

فالشكر و كل الشكر إلى الأستاذ "بوجنانة فؤاد" على إشرافه و توجيهه لنا و كل المجهودات التي قام بها من أجل مساعدتنا في إنجاز هذه المذكرة الذي نقول له بشارك قول الرسول صلى الله عليه و سلم: " إن الحوت في البحر و الطير في السماء يصلون على معلم الناس الخير" فهو الذي رافقنا و رعانا و حافظ علينا و وقفه إلى جانبنا عندما ضلنا الطريق فليديمه الله فوق رؤوسنا.

وتحية و تقدير و عرفان إلى كل الأساتذة الذين علمونا معنى الجهد و الاجتهاد والصبر و النضال و الطموح و الإرادة في سبيل العلم طيلة مسيرتنا الدراسية.

و نخص بالذكر الأستاذ "هبول محمد" و الأستاذ "رمللي حمزة".

و الذين كانوا عوناً لنا في بحثنا هذا و نوراً يضيء الظلمة التي كانت تقف أحياناً في طريقنا. كما لا يفوتنا أن أتقدم بالشكر و الامتنان إلى كل من ساعدنا و ساندنا في إنجاز هذه المذكرة و إلى كل من قدم لنا و لو معلومة بسيطة في إعداد الدراسة التطبيقية و نخص بالذكر الموظفة بمصلحة القروض "خالدي صوفيا".

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم
إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار خلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا
برؤية الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة... و نصح الأمة... إلى نبي الرحمة و نور العالمين...

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى "و أخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربني
ارحمهما كما ربياني صغيرا" صدق الله العظيم

إلى من كلفه الله بالهبة و الوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل اقتدار... أرجو
من الله أن يمد في عمرك لتري ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار.... و ستبقى كلماتك نجوم أهدني بها
اليوم وفي الغد و إلى الأبد... إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حبه... إلى من كلفه انامله ليقدّم لنا
لحظة سعادة... إلى من حصد الأشواق عن دربي ليمهد لي طريق العلم... إلى القلب الكبير والدي العزيز
"السعيد"

إلى ملاكي في الحياة... على معنى الحب و إلى معنى العنان و التفاني... إلى بسمة الحياة و سر الوجود... إلى
من كان دلائها سر نجاحي و حماها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب... إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي
حقها... على من لا يمكن للأرقام أن تحصى فضائلها

إلى التي ربنتني و أنارت دربي و أمانتني بالصلوات و الدعوات إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي
"فاطمة الزهراء" حفظها الله و دعاها و بارك في أنفاسها

الآن تفتح الأشرعة و ترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة و في هذه الظلمة لا
يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة على الذين أحببتهم و أحبوني أصدقائي

إلى شريكي في الأفكار "مولود خوالد"

إلى من أحبهم من قلبي و تعلقت بهم روحي على أئمن جوهرتين في حياتي إخواني الأبناء "مريم" و "عبد
الرزوق" و "خولة"

إلى كلم من ذكره عقلي ونسيه قلبي

عبد الستار

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم (قل اعملوا فسمي الله مملكو ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم

إلهمي لا تطيب لي الليل إلا بشكرك ولا تطيب لي النهار إلا بشكرك... ولا تطيب لي الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب لي الجنة إلا بروية الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة و نور العالمين...

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى "و أخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني خيرا"

إلى من خلقه الله بالعبية والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل اقتدار... أرجو من الله أن يمد في عمرك لتدري ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار... و ستبقى كلماتك نجوم أمثلي بما اليوم وفي الغد و إلى الأبد... إلى من جرع الكأس فارحا ليسقيني قطرة حبه... إلى من علمه انامله ليقدّم لنا لحظة سعادة... إلى من حصد الأهواء عن دربي ليمهد لي طريق العلم... إلى القلب الكبير والدي العزيز "الشريف"

إلى ملائكي في الحياة... على معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني... إلى بسملة الحياة و سر الوجود... إلى من كان دعائنا سر نجاحي ومامنا بلسم جواحي إلى أغلى العباب... إلى من لا يمحى... للظلمات أن توفني حقها... على من لا يمحى الأرقام أن تحصي فضائلنا... إلى التي ربنتي وأداره دربي و أمانتي بالسواك و الدعوات إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي "الطاموس" حفظها الله و ربها وبارك في أنفاسها

الآن تفتح الأهرمة و ترفع المرماة لتبطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة و في هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة على الذين احببتهم و احبوني أصدقائي "زين الدين" و "إسلام" و "أحسن" و "مولود" إلى شريكي في الأقطار "تمبور اسماعيل"

إلى من أحبهم من قلبي وعلقهم بسم روحي على أئمن جواهر حياتي أخويا الحبيبين "نبيل" و "توفيق" و أخواتي "عليكة" و "أسيا" و "دنيا" و "وناء" و "كرمة"

وإلى الكتاكيت الصغار "ممدى" و "كريم" و "عريب" و "عماد" و "أنيس" و "إناس" و "روية" و "ميرال" و "إسراء" و "يسرى" و "نسبية"

وإلى من حفرهم قلبي ولم يحرهم لماني

نور الدين

الإهداء

" اللهم اجعل خير عمري آخره، وخير عملي خواتمه وخير يومي يوم ألقاك فيه "

اصدي ثمرة جمدي إلى من قال فيهما الرحمن: " اخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى التي أثارته قلوبنا وكتبه أسماءنا على حذائيه عيوننا إلى التي قاسمتنا أفراحنا وحملته أحلامنا... إلى أرق وأطيب قلب في الوجود إلى العيون التي أرى فيها الأمل والحنان... إلى الصمعة التي احترقته لتبهر حربي... إلى أجلي حلقة في الوجود احراقة نوري أمي حفظها الله تعالى وبارك في عمرها وأدام أيامها إن شاء الله بالصحة والعافية

إلى من أحسن تربيته وعلمني أن الحياة كفاح وأن العمل سر النجاح إلى من سعى دوماً لرؤيتي ناجحاً متفوقاً... إلى الذي رباني وأرادني أن أبلغ المعالي إلى الذي كان مثلي الأعلى في الصبر والطاعة... رمز العطاء وعربون الوفاء والثقة وأغلى حبة أبي. عافاه الله من كل داء و

سقم

إلى جدائي و جدتي ... إلى أعمامي وعمتي إلى خالي وخالتي.

إلى من جمعني مع جدان بيبي واحد إخواني: أقربهم إلى قلبي مختار، أخي زهير، إلى أخي الأكبر سمير و زوجته سما وأبنائه: محمد أنيس، مدبل نورمان والمفاحس خياء الدين.

إلى أخي عبد الغاني وزوجته نسيم وأبنائه: إيهاد عبد الرؤوف، عبد النور والفراشة الغالية إيمان.

إلى أخواتي الغالية جليلة وزوجها وأبنائها: أميمة وحال، الصنوبر أسامة، محمد دون أن أنسى من عاودنا الغالية أريج والغالي أمين رحمهما الله.

إلى اللواتي كفنن بتدريسي منذ الصغر فتحة، حياة، منيرة، وإلى التي ساعدتني بحكم تجربتهما في المستوى الجامعي وادخلة.

إلى أعز أصدقائي: نسيم، جمال.

إلى من هارتاني في إعداد هذه المذكرة: عبد الستار، نور الدين.

إلى كل زملائي وزميلاتي في الدراسة.

إلى من ساعدني ولو بالنصيحة في مشواري الدراسي

إلى من حفرهم قلبي ونسيم قلبي.

مولود



ملخص الدراسة:

تعد البنوك التجارية شريان الحياة الاقتصادية والمحفز للأنشطة المختلفة، لما تقوم به من امتصاص للموارد المالية من وحدات النقد الفائض ، ومن ثم توجيهها نحو الوحدات التي تعاني من عجز في تمويل عملياتها.

يتم ذلك بالاستثمار والتوظيف في العمليات المالية والنقدية ، وتقديم القروض يعتبر أهم أوجه الاستثمار للموارد المالية ، ويمثل العائد المتوقع منها والجانب الأكبر من إيرادات البنك.

عمليات منح القروض الاستثمارية لا تخلو من المخاطر التي قد تتجر عنه صعوبات تحصيل أمواله من المقترضين ،لذا تضطر لطلب ضمانات التي هي إحدى الدعائم وشرطا أساسيا ، يبنى عليه قرار الموافقة أو الرفض في منح القروض . فالعمل المقترض يأمل في النهاية الحسنة لما قدمه من أموال وبالتالي للوصول إلى هذه النتيجة يستحيل البنك منح اي قرض دون قبض ضمانات تأمن تغطية المبالغ المستحقة ، فلا شك أن عملية الضمان في هذا المجال هي مصلحة المدين ايضا إذ بفضلها يستطيع أن يجد الائتمان الذي قد لا يتوفر له بغير هذا الضمان ، ومن ثم فإن تقدم القرض وتطوره يعتمد على حسن تنظيم هذه الضمانات التي هي أداة للثقة والائتمان.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، الفائض، العجز، الاستثمار، القروض الاستثمارية، الضمانات.

Abstract:

Banks are the basis of any economy and economical activities, by using the different financial ressources resulting by the monetary inflation, these allous many Banks agencies to improve deficit.

Well the financing is the result at of investment, and also credits which is considered as an important owning.

Even if giving credits of investment is full of risks as :the difficulty to procure money for creditors , by imposing the garanties as the main condition in rejecting or accepting the credits ubich is considered as contract of confidence.

key words : Banks, investment, credits, garanrties.



قائمة المحتويات

I	شكر وعرفل
II	الإهداء
VI	المخلص
VIII	قائمة المحتويات
XIII	قائمة الأشكال
XV	قائمة الجدول
XVII	قائمة الملاحق
أ - د	مقدمة
الفصل الأول : مدخل إلى البنوك التجارية	
02	- تمهيد
03	- المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية
03	✓ المطلب الأول : نشأة البنوك التجارية
04	✓ المطلب الثاني : تعريف البنوك التجارية
05	✓ المطلب الثالث : أهداف البنوك التجارية
05	• أولا: الربحية
05	• ثانيا: السيولة
06	• ثالثا: الأمل
07	- المبحث الثاني : وظائف و أهمية البنوك التجارية
07	✓ المطلب الأول : وظائف البنوك التجارية
07	• أولا : الوظائف التقليدية
08	• ثانيا : الوظائف الحديثة
10	• ثالثا: وظائف أخرى
10	✓ المطلب الثاني : أهمية البنوك التجارية
11	- المبحث الثالث : مصادر و أموال البنوك التجارية و استخدمتها.
11	✓ المطلب الأول : الموارد الداخلية (الذاتية)
12	✓ المطلب الثاني : الموارد الخارجية .
14	✓ المطلب الثالث : استخدامات البنوك التجارية

21	- خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني : عموميات حول قروض الاستثمار
23	- تمهيد
24	- المبحث الأول : ماهية قروض الاستثمار و آلية منحها
24	✓ المطلب الأول : مفهوم قروض الاستثمار
24	• أولا : تعريف قروض الاستثمار
24	• ثانيا : خصائص قروض الاستثمار
25	✓ المطلب الثاني : أنواع قروض الاستثمار
25	• أولا : القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات
26	• ثانيا : القرض الايجاري
26	✓ المطلب الثالث : دراسة ملف طلب قرض و التحليل المالي له
26	• أولا : دراسة ملف طلب قرض استثماري
28	• ثانيا : التحليل المالي للقرض الاستثماري
32	- المبحث الثاني : مخطر قروض الاستثمار
32	✓ المطلب الأول : نشأة و تعريف المخاطر
32	• أولا : نشأة المخطر
33	• ثانيا : تعريف المخاطر
33	✓ المطلب الثاني : مخطر قروض الاستثمار
33	• أولا : مخاطر عدم التسديد
35	• ثانيا : مخاطر أسعار الفائدة
35	✓ المطلب الثالث : تسيير مخاطر قروض الاستثمار
37	- المبحث الثالث : الضمانات البنكية و كيفية تسييرها .
37	✓ المطلب الأول : مفهوم الضمانات البنكية
37	• أولا : تعريف الضمانات .
37	• ثانيا : خصائص الضمانات .
38	✓ المطلب الثاني : أنواع الضمانات .
38	• أولا : الضمانات الشخصية .
39	• ثانيا : الضمانات الحقيقية .

قائمة المحتويات

40	✓ المطلب الثالث : تسيير الضمانات .
40	• أولا : مراحل سير الضمانات البنكية .
41	• ثانيا : المخاطر التي تتعرض لها الضمانات
43	- خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة القرارم قوقة -837-
46	- تمهيد
47	- المبحث الأول : عموميات حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية
47	✓ المطلب الأول : التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية
47	• أولا : تعريفه
47	• ثانيا : تطوره
48	• ثالثا : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية
49	✓ المطلب الثاني : مهام و أهداف بنك الفلاحة .
49	• أولا : مهامه
49	• ثانيا : أهدافه
49	✓ المطلب الثالث : تقديم وكالة القرارم قوقة-837- و هيكلها
49	• أولا : تعريف وكالة القرارم قوقة
50	• ثانيا : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة وكالة القرارم قوقة-837-
51	- المبحث الثاني : لقروض المقدمة من طرف الوكالة
51	✓ المطلب الأول : قروض قصيرة الأجل
51	• أولا : قروض بالإمضاء
51	• ثانيا : قروض موسمية
51	✓ المطلب الثاني : قروض متوسطة و طويلة الأجل
51	• أولا : قروض متوسطة و طويلة الأجل في إطار العم الفلاحي .
51	• ثانيا : قروض الاستثمار الخاص بـ ANSAJ
52	• ثالثا : قروض الاستثمار الخاص بـ CNAC
52	• رابعا : قروض طويلة الأجل
52	• خامسا : القرض الايجاري

قائمة المحتويات

53	- المبحث الثالث : آلية منح و تسيير القروض الاستثمارية
53	✓ المطلب الأول: مراحل منح قرض استثماري و كيفية تسديده
53	• أولا : مراحل منح قرض استثماري
54	• ثانيا : كيفية تسديد قرض استثماري
54	• ثالثا : تقدير تكلفة خطر القرض الاستثماري
55	✓ المطلب الثاني : دراسة حالة قرض استثماري
58	- خلاصة الفصل الثالث
61-60	- خاتمة
65-62	- قائمة المراجع
101-67	- الملاحق



قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

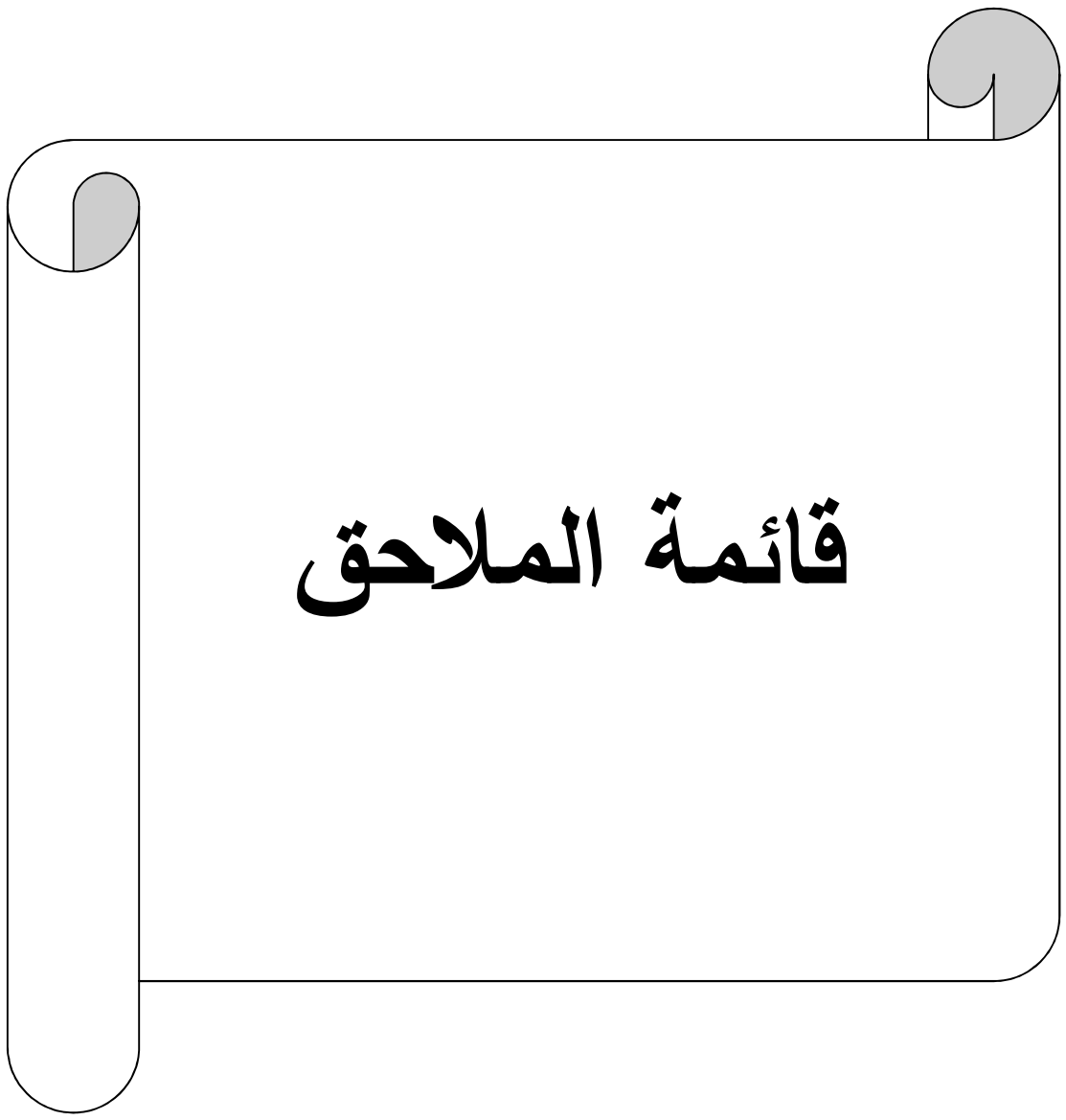
الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
48	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	الشكل 3-1
50	الهيكل التنظيمي لوكالة القرارم قوقة-837-	الشكل 3-2

A decorative border resembling a scroll, with a light gray fill and a black outline. It features three rolled-up corners: the top-right corner, the top-left corner, and the bottom-left corner.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1-1	ميزانية البنك التجاري	20



قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 01	طلب خطي للحصول على قرض الاستثمار	70-68
الملحق 02	نسخة طبق الأصل من بطاقة الفلاح	71
الملحق 03	صور للميزانيات المحاسبية لخمس سنوات	74-72
الملحق 04	منتجات المشروع لمدة خمسة سنوات	75
الملحق 05	أعباء المشروع لمدة خمسة سنوات	76
الملحق 06	جدول حسابات النتائج لنشاط الخمس سنوات	77
الملحق 07	فاتورة شكلية للعتاد موضوع القرض	78
الملحق 08	السند لأمر	79
الملحق 09	رسالة سقوط أجل القرض	80
الملحق 10	تحرير الشيك البنكي	81
الملحق 11	جدول إهلاك القرض	82
الملحق 12	وصل إستلام الملف	83
الملحق 13	طلب التحقق من مركزية المخاطر	84
الملحق 14	مراقبة إثبات حالة قبل التمويل	85
الملحق 15	وثيقة تعد من طرف موظفي مصلحة القروض	93-86
الملحق 16	رأي مدير الوكالة	94
الملحق 17	تقييم معلومات عن نوعية القرض	96-95
الملحق 18	رأي المديرية الجهوية حول القرض	97
الملحق 19	قبول ملف القرض	98
الملحق 20	إتفاقية القرض	102-99

مقدمة عامة

تمهيد:

تمثل البنوك الشريان الحيوي لمجمل عمليات إدارة الائتمان المصرفي، لما لها من دور كبير في دعم وتنشيط الاقتصاد وزيادة فعاليته من خلال تمتعها بخبرات جديدة لتنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة وبمناصرها الائتمانية والنقدية. وعليه فإنها تساهم بشكل جوهري في تنمية الاقتصاد الوطني. كما لها أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية. وتزداد أهميتها من يوم لآخر مع التطورات التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة، ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي من جهة أخرى.

وفي ظل هذه الظروف، تعمل البنوك جاهدة على تطوير إمكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة، وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة. وتعتبر البنوك التجارية حجر الأساس في النظام المصرفي، حيث تهدف إلى الحصول على الربحية في أقصى فترة زمنية، وذلك من خلال قيامها بوظيفة الوساطة المالية بين الأعوان الاقتصاديين الذين هم بحاجة إلى رؤوس الأموال، والأعوان الماليين الذين يوفرون هذه الأموال، لذلك يمكن القول أن أهم أوجه استعمالات النقود من طرف النظام البنكي، إنما تتمثل في منح القروض المختلفة وفقا لإجراءات ومعايير محكمة يتبعها المصرف. حيث تعتبر القروض أهم نشاط مريح يسعى من خلاله البنك لتحقيق أرباح ملائمة بمخاطر أقل. هذه القروض موجهة أساسا لتمويل احتياجات قصيرة الأجل تسمح بمواجهة نفقات الاستغلال وعجز الخزينة. كما توجه أيضا لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تسمح بتطوير قدرات المؤسسات. وعملية منح القروض لها شروط ومراحل يجب إتباعها بداية من تقييم المؤسسة الطالبة للقرض عن طريق دراسة تحليلية مدققة للجانبان المالي وغير المالي للمؤسسة. إلا أنه تبقى المخاطرة قائمة نظرا لعدم ثقة البنك المقترض، وعدم استرجاعه لأمواله في وقتها اللازم نظرا لإفلاس المتوقع في أية لحظة أو عدم الالتزام بالوقت المتفق عليه (تاريخ الاستحقاق). ويصبح هنا مصير البنك مرهونا بتلك القروض، وخاصة عند مطالبة أصحاب الودائع بودائعهم. ويقع في أزمة مالية قد تكلف الإفلاس وفقدان الثقة من طرف المتعاملين، هذا ما يجعله يحرص حرصا شديدا في أن تكون دراسة معمقة لصاحب القرض من كل الجوانب الداخلية للمؤسسة والخارجية.

أولا: الإشكالية

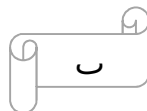
على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما هي الآلية المتبعة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة -القرارم قوقة- لمنح وتسبير

القروض الاستثمارية ؟

للإجابة على هذه الإشكالية يتطلب علينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ماهي البنوك التجارية ؟ وما هي أهم وظائفها؟



- في ما تتمثل قروض الاستثمار و ما هي أنواعها ؟
 - ما هي المراحل و الإجراءات المتبعة من قبل الوكالة في منح و تسيير القروض الاستثمارية ؟
- ثانيا: فرضيات الدراسة**
- تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية الحيوية التي تعتمد عليها الدول في تنميتها الاقتصادية ، ومن وظائف البنوك التجارية وظيفة خلق النقود ، ومنح القروض؛
 - تعتبر قروض الاستثمار من أهم القروض التي تمنحها البنوك التجارية للنهوض بعجلة الإقتصاد الوطني؛
 - تتبع وكالة القرارم قوكة في منح قروض الاستثمار عدة مراحل أهمها: الفحص الأولي لطلب القرض، التحليل المالي لطالب القرض.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

- ويرجع سبب إختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها ما هو ذاتي:
- لأن مجال تخصصنا هو "إقتصاد نقدي و بنكي " له علاقة وطيدة بموضوع مذكرتنا؛
 - الرغبة الذاتية في دراسة هذا الموضوع.
- ومنها ما هو موضوعي:

- الأهمية المتزايدة للبنوك التجارية في مجال تمويل الإقتصاد؛
- معرفة المعايير التي تعتمد عليها البنوك التجارية في منح القروض الاستثمارية؛
- تحديد الإجراءات التي تقوم بها البنوك التجارية لتحصيل القروض الاستثمارية؛
- تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض الاستثماري والتحكم فيها.

رابعا: أهمية الدراسة

لقد حاولنا في إطار دراستنا لهذا الموضوع معالجة إشكالية متمثلة في :الآلية المتبعة من طرف الوكالة في منح وتسيير القروض الاستثمارية وذلك لتوضيح الرؤية بالنسبة للأشخاص الراغبين في طلب قرض استثماري و توفير المعلومات المناسبة لهم من أجل إختيار البنك الأمثل من حيث شروط التمويل و تكلفة التمويل (سعر الفائدة) و إبراز الأهمية الكبيرة للبنوك في تحريك عجلة الإقتصاد.

خامسا: أهداف الدراسة

- محاولة التعرف على البنوك التجارية وأهم الوظائف التي تقوم بها؛
- معرفة قروض الاستثمار التي تمنحها البنوك التجارية ومختلف أنواعها.
- محاولة التعرف على مختلف المراحل و الإجراءات المتعلقة بمنح قرض استثماري بالوكالة محل الدراسة.

سادسا: صعوبات الدراسة

- قلة المراجع في مكتبة المركز الجامعي وخاصة فيما يتعلق بقروض الاستثمار؛

- ضيق الوقت المتاح لإنجاز المذكرة.

سابعا: المنهج المتبع

من أجل الوصول إلى نتائج و الإجابة على التساؤلات التي تم طرحها إعتدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي .

ثامنا: الدراسات السابقة

❖ دراسة عيساوي سهام، آليات منح القروض الاستثمارية في البنوك التجارية، مذكرة ليسانس،

المركز الجامعي ميلة، 2012- 2013 خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- يضع المصرف أنواع مختلفة من القروض تحت تصرف الأعوان الإقتصاديين بغرض إنعاش الإقتصاد؛

- يعتمد البنك سياسة إقراضية معينة التي من خلالها يتخذ القرارات حول القروض الواجب منحها للزبائن هته الأخيرة تعد أداة وقائية ضد المخاطر التي يتعرض لها البنك؛

- القروض الاستثمارية من أبرز القروض و أكثرها تأثيرا على النشاط الإقتصادي، و تصنف ضمن القروض طويلة الأجل.

❖ دراسة جعدي أمال، التقنيات البنكية في منح القروض الاستثمارية، مذكرة ليسانس، جامعة

بومرداس، 2010-2011 خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- البنك هو حلقة من حلقات الإقتصاد و ينصب نشاطه على جمع الودائع ومنح القروض؛

- إنتهاج البنك تقنيات خاصة في عملية الإقراض من شأنها تقادي المخاطر؛

- إتباع الخدمات المتطورة في المجال البنكي تسمح بترقية النشاط البنكي؛

- تنوع القروض الممنوحة من طرف البنك المتمثلة في القروض الموجهة للاستغلال و الاستثمار والتجارة الخارجية.

تاسعا: هيكل الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤلات تمت هيكلة البحث و تقسيمه إلى ثلاثة فصول، الفصل

الأول كان تحت عنوان مدخل إلى البنوك التجارية حيث تناولنا فيه ماهية البنوك التجارية، وظائفها

وأهدافها و أخيرا موارد البنوك التجارية و إستخداماتها، أما الفصل الثاني كان تحت عنوان عموميات حول

قروض الاستثمار تناولنا فيه ماهية قروض الاستثمار و مخاطرها إضافة إلى الضمانات البنكية و كيفية

تسييرها، أما الفصل الثالث يمثل الدراسة التطبيقية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة- القرارم قوقة -

تناولنا فيه عموميات حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية، القروض المقدمة من طرف وكالة القرارم قوقة

وفي الأخير آلية منح و تسيير القروض الاستثمارية.

الفصل الأول:

مدخل إلى البنوك

التجارية

تمهيد:

لقد احتلت البنوك منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية ، و تزداد أهميتها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة أنها تقوم بتزويد المشاريع و القطاعات المختلفة و الاقتصادية بشكل عام بالتمويل اللازم كمواكبة التطوير السريع الذي يميز العصر .

وسنتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي :

- المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية ؛
- المبحث الثاني : وظائف و أهمية البنوك التجارية ؛
- المبحث الثالث : مصادر أموال البنوك التجارية و استخداماتها .

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية

منذ أن ظهرت البنوك و هي تزداد أهمية يوما بعد يوم و ذلك لأن البنوك تعتبر ميزان التقدم الاقتصادية للدول فكلما ازدادت إمكانياتها و نشاطاتها المالية انعكس ذلك على الاقتصاد العام للدولة، و لذا تسعى دول العالم جاهدة لمراقبة المؤسسات المالية و البنوك التابعة لها .
ووضع امكانيات التي تكفل الحماية لها حتى لا يتأثر النظام المصرفي العام للدولة و يتناول في هذا المبحث نشأة البنوك التجارية و تعريفها و أهدافها .

المطلب الأول : نشأة البنوك التجارية

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الايطالية و هي كلمة (BANCO) التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ، تطور معناها لتعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد و تداول العملات ، ثم أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنقود ¹.

و يرجع الفضل إلى تطور الأعمال المصرفية إلى الصاغة و الصيارفة في مدن إقليم لومبارديا شمال ايطاليا مع نهاية القرون الوسطى ، حينما بدأ أوافي قبول الودائع من الأفراد و التجار بغية المحافظة عليها من السرقة و الضياع، و بالمقابل أصدر أولئك الصاغة و الصيارفة إيصالات رسمية أو شهادات إيداع ، و أصبحوا يتقاضون عمولة نظير احتفاظهم بتلك الودائع و حراستها ، بتزايد الثقة في أعمال الصيارفة و الصاغة و المؤسسات المالية المصدرة للشهادات أو صكوك الإيداع، أصبحت هذه الصكوك مقبولة في الوفاء بالالتزامات المالية بين المودعين .

و في مرحلة لاحقة طرأ تطور على شهادات أو صكوك الإيداع عندما فكرة تظهيرها للأفراد الآخرين و بمرور الوقت لاحظ الصيارفة أن المودعين لا يطلبون إلا القليل من نقودهم خلال السنة، مما ولد لدى الصاغة أفكار بتشغيل و استثمار ما لديهم من ودائع، من خلال إقراضها للتجار مقابل الحصول على فوائد مع الاحتفاظ بالجزء الآخر، كاحتياطي لديهم لمقابلة طلبات السحب الطارئ من أصحاب الودائع ² .

¹ شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 4 .

² محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الاسلامي، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان ، 2008، ص 19 - 20 .

الفصل الأول — مدخل إلى البنوك التجارية

تأسست أول بنك في مدينة البندقية الإيطالية سنة 1517، ثم أعقبة عام 1609 بنك استرداد الألسن لم يحافظ على ثقة الأفراد في حفظ ودائعهم و تحويلها من حساب إلى حساب آخر، حيث أغلقوا أبوابه سنة 1814،¹ بنك هامبورغ 1619، و بنك إنجلترا عام 1964، و بنك فرنسا 1800.²

و بعد انتشار الثورة الصناعية في أوروبا أدت إلى نمو الشركات و كبر حجمها، و اتساع نشاطها، فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع تمويل هذه الشركات ، و قد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي³ اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروع في كل مكان

المطلب الثاني : تعريف البنوك التجارية

من الصعب إيجاد تعريف موحد للبنوك التجارية و يرجع ذلك إلى تعدد الأفكار الاقتصادية من جهة و تأثير نشاط البنوك التجارية بالقوانين و التشريعات التي تفرضها الدولة المتواجد بها البنك من جهة أخرى .

يعرف البنك بأنه مكان التقاء عرض الأموال و الطلب عليها، بمعنى أنها تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال و المدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع و يرغب في الاستفادة و إفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها⁴.

كما يعرف آخرون بأنها مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد و الوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا و تستخدمها في إقراض الأفراد و المشروعات ذات العجز⁵.

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للبنوك التجارية : " تعتبر البنوك التجارية حلقة وصل بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي بما يساهم في تعبئة الادخار فتشجع الاستثمار ، مقابل حصولها على فوائد لأنها تهدف إلى تحقيق الربح ".

¹ عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 6 .

² قدور المكي، الوساطة المالية و دورها في تحفيز الاستثمار، رسالة ماجستير منشورة، جامعة ورقلة، 2013، ص 7 .

³ محمود حسن صوان، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

⁴ زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، ادارة البنوك ، ط2، دار المسيرة، دار الصفاء ، عمان، 1996، ص 2 .

⁵ خديجة بوطلاعة، ادارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير ، معهد العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم تجارية، المركز الجامعي ، ع، ح بوالصوف ، ميلة، 2013، ص 4 .

الفصل الأول — مدخل إلى البنوك التجارية

المطلب الثالث : أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق التوازنات بين ثلاثة أهداف رئيسية و هي : الربحية، السيولة، الأمان ، و تلعب هذه الأهداف دورا هاما في رسم السياسات الخاصة بالبنك التجاري(جذب الودائع ، منح القروض ، الاستثمار في الأوراق المالية) .

أولاً: الربحية:

يسعى البنك كأى من المؤسسات الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين ، و هو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية و النفقات الإجمالية، للبنك، و تتحقق إيرادات البنك نتيجة لعمليات الإقراض و الاستثمار التي يقوم بهما البنك نظير خدماته المختلفة، إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك، أما نفقاته فتتمثل في النفقات الإدارية و التشغيلية و الفوائد التي يدفعها البنك على الودائع إضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تلحق به و القروض التي قد يعجز البنك عن استردادها، لهذا و حتى يتمكن البنك من تحقيق مبدأ الربحية لابد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن¹.

ثانياً السيولة :

إن سيولة أي أصل من الأصول هي مؤشر على مدى السرعة في تحويله إلى نقد سائل بأقل خسارة ، و على سبيل المثال فإن البضاعة تعتبر أكثر سيولة من العقارات، و النقديات أكثر سيولة من البضاعة .

و تقاس سيولة البنك بقدرته على الوفاء بالتزاماته ، و المتمثلة في القدرة على مواجهة طلبات السحب للمودعين ، و سداد ما يستحق عليه من التزامات بصورة فورية لقياس مستويات السيولة في البنك التجاري، يجب الإشارة إلى المقاييس الثلاثة التالية :

$$1- \text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{رصيد البنك النقدي لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع + التزامات أخرى}}$$

$$2- \text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في صندوق البنك + الرصيد النقدي لدى البنك}}{\text{إجمالي الودائع + التزامات أخرى}}$$

¹ محمود حسن صوان، مرجع سبق ذكره، ص 34 - 35 .

نقد في الصندوق + رصيد نقدي لدى البنك المركزي
+ قيمة الأصول ذات السيولة العالية

$$3- \text{نسبة السيولة} = \frac{\text{إجمالي الودائع} + \text{التزامات أخرى}}{\text{نقد في الصندوق} + \text{رصيد نقدي لدى البنك المركزي} + \text{قيمة الأصول ذات السيولة العالية}}$$

- التزامات أخرى : يتعين على البنك الوفاء بالتزامات الأخرى إما حالا و في وقت قريب و تتمثل في شيكات و خطابات اعتمادية دورية و سحبات مستحقة الدفع و مبالغ مقترضين¹.

ثالثا: الأمان : يعتبر أساس كل عملية من عمليات توظيف الأموال التي يقوم بها البنك هو الثقة بأن الأموال التي سيقترضها أو سيستثمرها سوف تعود إليه في الأجل المتفق عليه، لذلك على البنك التأكد من مكانة المركز المالي للتعامل معه، و مدى قدرته على الوفاء بتعهداته تأمينا للوفاء بتلك التعهدات .

و السبب في أن الأمان أمر مهم جدا بالنسبة للبنك التجاري يكمن في رأس مال البنك صغير بالمقارنة مع صافي أصوله، و هذا يعني صغرهما مش الضمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأسماله(أو موارده الذاتية) فلو حدث ذلك يعني لدى يجب على البنك تحقيق التوازن بين الربحين السيولة و الأمان².

¹ محمود حسن صوان، مرجع سبق ذكره، ص 36 – 37 .

² عمار قرفي، محاضرات غير منشورة في الاقتصاد البنكي ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة - ، 2015 – 2016 ، ص 22 .

المبحث الثاني: وظائف وأهمية البنوك التجارية

لقد تغيرت نظرة البنك إلى نفسه من مجرد مكان لتجميع الأموال و إقراضها إلى مؤسسات تهدف أولا إلى تأدية خدمات نافعة للمجتمع لتضمن لنفسها البقاء و النمو و الإزدهار وسنتطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية؛

المطلب الثاني: أهمية البنوك التجارية.

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية

أسهم التقدم الاقتصادي في تعقد و تشعب الوظائف الملقاة على عاتق البنوك التجارية و فضلا على ذلك فإن البنوك التجارية وظائف تقليدية و وظائف حديثة و وظائف أخرى و لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى كل من:

أولاً- الوظائف التقليدية: و تتمثل في:

1- قبول الودائع : تعتبر هذه الوظيفة من أقدم و أهم الوظائف ، حيث نتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات و هيئات مختلفة إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة ، و تشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك و عليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض و إنشاء النقود¹.

2- توجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التجارية بوجه عام تتمثل في :

• الودائع الجارية (تحت الطلب) :

تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب التزاما حاليا من البنك على أن يكون على استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها :

• ودائع لأجل :

تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة شهرا أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك، و لا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها .

¹ الطاهر لطرش : تقنيات البنوك، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001، ص 13 .

الفصل الأول — مدخل إلى البنوك التجارية

• **ودائع بإخطار:** هذا النوع من الودائع يتم فيه الاتفاق بين المودع و البنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه، و لا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة¹.

• **ودائع التوفير:** و هي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنها الخاصة، و تفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها، دون التضحية باعتبارها سيولة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود قيود على السحب منها².

2 -تقديم القروض : و تعني تقديم البنك التجاري مبالغ مالية (نقود ورقية) إلى الجمهور لتمكنهم من مباشرة أو استكمال و استمرار مشروعاتهم و أعمالهم على أن يتم إرجاع المبلغ محل الإقراض عند الأجل المتفق عليه مضافا إليه نسبة مالية تسمى الفائدة³.

3 -خلق النقود (الودائع) : إن هذه الوظيفة تتفرد بها البنوك التجارية عن غيرها من مؤسسات الوساطة المالية الأخرى ، حيث أن هذه البنوك في سعيها للإقراض تقدم القروض من ودائع غير موجودة بالفعل تقدم البنوك بخلقها بنفسها، و بمعنى آخر استطاعت البنوك أن تزيد مواردها لمقابلة الزيادة في القروض التي تقوم بمنحها⁴.

ثانيا- الوظائف الحديثة :

لقد تغيرت وظيفة البنك من مجرد مكان لتجميع الأموال و إقراضها إلى مؤسسة تهدف أولا و قبل كل شيء إلى تأدية خدمات ضرورية للمجتمع، حيث تسعى من وراء ذلك إلى اغراء المتعاملين بشتى الوسائل ، باعتبار أن جذب متعامل واحد يعتبر ربحا في حد ذاته ، و لتحقيق هذه الأهداف أصبح البنك التجاري يقوم بالعديد من الخدمات الحديثة نذكر منها :

1- خصم الأوراق التجارية : حيث يستطيع حامل أي ورقة تجارية، أن يتقدم إلى البنك التجاري قبل حلول ميعاد استحقاقها للحصول على حاضرة تكون أقل من المبلغ الوارد في تاريخ استحقاق الورقة التجارية، و الفرق بين قيمة الورقة في تاريخ مقابلة الخدمة التي أداها لهذا الشخص، و تسمى تلك

¹رشاد عصار، رياض الحلي : النقود و البنوك ، ط1، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان، 2000، ص70 .

²صبحي تادرس فريضة، مدحت العقاد، النقود و البنوك العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص131.

³أحمد بوراس، أسواق رؤوس الأموال ، مطبوعات جامعة منشورات الجزائر ، 2003، ص66 .

⁴محجلة توفيق، ط2، دار الفكر الجامعي- الاسكندرية -2011، ص213.

الفصل الأول — مدخل إلى البنوك التجارية

الفائدة بمبلغ الخصم، و تسمى النسبة بين المبلغين محسوبة على أساس سنوي بسعر الخصم و يرتبط سعر الخصم بسعر الفائدة على القصير الأجل في بورصة الأوراق المالية ، و يحدد البنك سعر الخصم على ضوء سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل، و يتأثر بسياسة البنك المركزي و هذا الشأن إذا ما احتاج البنك التجاري لإعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي للحصول على نقود حاضرة، و هذه الوظيفة هامة لأنها تكمن التجار و رجال الأعمال من التوسع في مبيعاتهم لأجل الحصول على أوراق تجارية ، يمكن خصمها لدى البنوك التجارية¹.

2- تقديم الاستشارات و دراسات الجدوى الاقتصادية لحسابات الغير:

أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، و يتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل و كذا طريقة السداد و تواريخها، و قد اكتسب هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب و طرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع و قيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك .

3 - التعامل بالعملات الأجنبية :

تتم عمليات شراء و بيع العملات الأجنبية عاجلا أو آجلا و ذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي ، أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف و قد تخصص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود و لأغراض معينة كالدراسة و العلاج، الزواج، السياحة...الخ، حيث يقدم لهم فوائد و تسهيلات ائتمانية².

4 -إصدار البطاقات الائتمانية : حيث تتيح لمن أصدرت باسمه الحصول على الائتمان الذي يطلبه ، كتقديم خدمات البطاقات الائتمانية و بموجبها يتمتع العميل بالحصول على شراء بضائع من المتاجر أو التمتع ببعض الخدمات الأخرى، على أن يقوم العميل بسدد القيمة ما يشتريه إلى البنك خلال أجل معين و بدون فوائد³.

¹ عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية 1997، ص 432-433.

² زياد رمضان ، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 18-19 .

³ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2000، ص 142 .

الفصل الأول — مدخل إلى البنوك التجارية

5- القيام بعمليات التوريق : تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، و ذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية¹.

ثالثا: وظائف أخرى : بالإضافة إلى الوظائف التقليدية و الحديثة يقوم السلك التجاري بما يلي :

- تمويل الإسكان الشخصي؛
- تأخير الخزائن الحديدية للجمهور لحفظ الوثائق و الممتلكات الثمينة؛
- منح البطاقات الائتمانية؛
- القيام بعمليات أمناء الاستثمار؛
- تحويل نفقات الأسفار و السياحة و إصدار صكوك المسافرين و الاعتمادات الشخصية؛
- تحصيل الشيكات و الكمبيالات للعملاء².

المطلب الثاني : أهمية البنوك التجارية

تكمن أهمية البنوك التجارية فيما يلي :

- خلق النفود الائتمانية؛
- خلق السيولة أو العرض الكلي للنقود؛
- تقديم القروض و الخدمات المالية كالبنوك المتخصصة و شركات التأمين و مكاتب الصياغة؛
- تطبيق القوانين و الإجراءات إضافة إلى العادات و التقاليد التي تشكل في مجموعها للإطار الحركي للجهاز المصرفي في البلد؛
- التعامل المباشر مع الأفراد و المشروعات الخاصة؛
- مساعدة البنك المركزي في تنفيذ سياساته في المجال النقدي³.

¹ عبد المطلب عبد الله، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2001، ص 39 .

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره ، ص 95 .

³ محمود حسين الوادي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الأردن، 2007، ص 221، 220.

المبحث الثالث : مصادر أموال البنوك التجارية و استخداماتها

تعكس ميزانية أي بنك تجاري الحالة المالية للبنك في تاريخ معين حيث تضم جانبين أو شقين الشق الأول المتمثل في الموجودات أو استخدام البنك لموارده المالية ، الشق الثاني و المتمثل في المطلوبات أو الموارد و تتمثل في حقوق المساهمين التي اعتمد البنك التجاري في تحويله عليها، حيث أنّ هذا الأخير (الموارد) ينقسم إلى قسمين موارد ذاتية داخلية و موارد خارجية .

المطلب الأول : الموارد الداخلية (الذاتية)

1 - رأس المال : و يتكون من الأموال التي دفعها أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس المال للبنك¹، و هو لا يشكل إلا بنسب ضئيلة من إجمالي الخصوم و أنه بمثابة حساب مدين للمؤسسين و مع ذلك فهو يعتبر مؤشرا بمثابة المركز المالي للمصرف و عادة تقرض التشريعات المصرفية حدودا دنيا على رأس المال و لا تمنع من زيادته بعد التأسيس، و لكنها تحول دون نتيجة إلا في حالة إشهار الإفلاس أو مواجهة خسارة ما لتلبية غرض استثماري معين².

2 - الاحتياطات : و هي عبارة عن ذلك الجزء المتقطع من أرباح البنك خلال سنوات عمله و تقيم إلى قسمين :

- **الاحتياطي القانوني:** و هو ما يلزم به البنك المركزي في البنوك التجارية باحتجازه كنسبة معينة من الأرباح سنويا لتكوينه ، و يكون بنص قانوني بموجبه يحدد معدله و حده الأقصى .
- و يحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية : ³

$$\text{نسبة الاحتياطي النقدي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي}}{\text{قيمة إجمالي الودائع} + \text{التزامات أخرى}}$$

¹ زياد سليم رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، ط6، دار صفاء للطباعة و النشر، عمان، 1997، ص 28 .

² محمد يونس، عبد المنعم مبارك ، النقود و اعمال البنوك و الأسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 247 .

³ سحنون محمود، دروس في الاقتصاد النقدي و المصرفي، مطبعة جامعة منتوري، قسنطينة، 2003-2004، ص 80 .

الفصل الأول — مدخل إلى البنوك التجارية

- **الاحتياطي الخاص:** و يحدده مجلس إدارة البنك، و هو نسبة الأرباح السنوية، و يحتفظ به لتدعيم المركز المالي أو لمواجهة خسارة غير متوقعة ويعتبر هذا احتياطي اختياري.¹
- كما يوجد احتياطي لا يظهر في ميزانية البنك التجاري و لا في سجلاته تسمى الاحتياطات السرية، و عادة تكون في شكل ²:

- تقدير قيمة بعض الأصول المملوكة للبنك بأقل من قيمتها الحقيقية بشكل واضح و كبير؛
- تكوين احتياطي معتبر للزبون المشكوك في تحصيلها بشكل مبالغ فيه؛
- تكوين احتياطي معتبر للزبون المعدومة .

3 - الأرباح غير الموزعة : تمثل موارد ذا طبيعة مؤقتة تأخذ بعين الاعتبار عند تقدير الموارد المتاحة للتوظيف، باعتبارها المبالغ التي يعتمد البنك إلى عدم توزيعها من إجمالي أرباحه .

4 - المخصصات : فالبنوك التجارية تكونها محملة إياها على إجمالي الأرباح المحققة في نهاية كل فترة مالية لمقابلة أغراض معينة، كمواجهة الهبوط المحتمل في أسعار الأوراق المالية التي تحتفظ بها ، أولي أسعار العملات الأجنبية التي تحوزها لمواجهة خطابات الضمان التي تصدرها و بعض أنواع الاعتمادات المستندية، و تضع بعض المخصصات لتغطية مصروف مؤكد كمخصص الضرائب مثلا، أو مكافأة نهاية الخدمة، و الجدير بالذكر أن أرصدة هذه المخصصات لا تعتبر بكاملها موارد باعتبارها تخصص لمواجهة الالتزامات فما يتبقى من هذه الأرصدة بعد تغطية هذه الالتزامات يعتبر من موارد البنك.

المطلب الثاني: الموارد (الالتزامات) الخارجية

1 - الودائع : و يتمثل هذا القسم من الحسابات أكبر مبلغ من خصوم البنك ، و يتكون من المبالغ يودعها العملاء و تنظم الودائع بجميع أنواعها من الأفراد و المؤسسات و الهيئات ، و التي تقسم إلى عدة أنواع حسب ما رأيناه سابقا و تتمثل في : الودائع الجارية و ودائع التوفير ثم ودائع بإخطار و ودائع لأجل و تعد أهم الموارد التي يعتمد عليها البنك لمنح القروض .

¹ عادل احمد حسين، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، 2010، ص 210 .

² سحنون محمود، مرجع سبق ذكره، ص 77 .

و رغم أن البنوك لا تمتلك السيطرة على مستوى ودائعها، و لكن يمكنها أن تؤثر في حجم الودائع لديها، لأن للودائع دور هام في ربحية البنك لذلك تشتد المنافسة بينها على جذب المزيد من الودائع من خلال البحث عن الأوعية و الوسائل التي يمكن زيادة الودائع¹.

2 - شيكات و حوالات و اعتمادات دورية مستحقة الدفع:

هي عبارة عن ذمم و التزامات على البنك يكون ملزما بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق².

3 - مستحق للبنوك : و يمثل التزامات البنك التجاري لبنوك أخرى محلية كانت أو أجنبية، حيث تنشأ هذه الالتزامات عند نقص السيولة³.

4 - الاقتراض من البنك المركزي و البنوك الأخرى: يعتبر الاقتراض من البنك المركزي يعتبر مصدرا من مصادر أموال البنك التجاري، حيث يقوم البنك المركزي بتزويد البنك التجاري في حالات خاصة و تحت شروط معينة .

- مواجهة انخفاض سيولة المصرف التجاري، و عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية بسبب سحبات العملاء، أو التماذي في منح القروض؛
- انخفاض احتياطات المصارف بسبب ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني أو بسبب زيادة طلب المستثمرين للانتماء الناجم عن تصاعد مستوى النشاط الاقتصادي .

5 - حساب البنوك الأخرى و البنوك المراسلة : و هي ودائع البنوك الأخرى المحلية أو المراسلة، حتى تقوم بعض المصارف بإيداع جزء من مواردها التي حصلت عليها عن طريق إيداعات الوحدات الاقتصادية لدى بنك تجتري آخر، و هذا الإيداع يمثل مصدرا من مصادر أموال البنك المودعة لديه و توظيفا للبنك صاحب الوديعة يحقق من ورائه عائدا .

¹ خالد هيب الراولا، ادارة العمليات المصرفية ، ط2، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2003، ص 196-200 .

² زينب عوض الله، اقتصاديات التطور و المال، الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص 123 .

³ اسماعيل محمد هاشم ،مذكرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية للطبع و النشر ، بيروت، 1996، ص 64 .

الفصل الأول — مدخل إلى البنوك التجارية

6 - **مطلوبات أخرى :** و فيها نجد القيود تحت التسوية و الإيرادات المدفوعة مقدما، و المصروفات المستحقة، و أرصدة الحسابات الموزعة التي لم يتم دفعها لمستحقيها ، بالإضافة إلى الحسابات الدائنة الأخرى التي لم تتدرج تحت أي المجموعات المحاسبية السابقة .

نلاحظ أن أي زيادة في ودائع البنك سوف تزيد من سيولة البنك و إمكانياته النقدية، كما أن أي زيادة في قروض البنك تعتبر استخداما و تؤدي إلى تناقص سيولة و نقدية البنك .

المطلب الثالث: استخدامات البنوك التجارية

تتمثل استخدامات البنوك التجارية فيما يلي :

1- **الموجودات النقدية :** و تعرف أيضا باسم الاحتياطات الأولية أو الاحتياطات السائلة ، وتتكون الأرصدة النقدية للمصرف التجاري من النقود الورقية و المعدنية (المسكوكات المساعدة) التي تحتفظ بها البنك في :

- خزينته أو في الصندوق؛
- لدى البنك المركزي؛
- لدى البنوك الأخرى المحلية و الأجنبية؛
- الموجودات التي في مرحلة التحصيل كالشيكات المستحقة على البنوك الأخرى ، أن الغرض الأساسي من الاحتفاظ المصرف التجاري بهذه الأرصدة يتمثل في توفير عنصر السيولة لمواجهة العملاء اليومية على مختلف ودائعهم و مقابلة متطلبات الاحتياطي القانوني المفروض على البنك المركزي كنسبة من الودائع ، و هذا النوع من الموجودات يتصف بأعلى درجات السيولة لكنه لا يدر أي فائدة .

و يقصد بها كافة حقوق البنك لدى الغير، و يعبر عن الجانب الذاتي في ميزانية البنك، و تبين الاستخدامات المختلفة لأموال البنك و هي كما يلي :¹

2 - **الأرصدة النقدية (السيولة في البنك) :** و تمثلها النقود الحاضرة التي تحتفظ بها في البنك في خزائنه، و التي تتخذ أساسا شكل الأوراق النقدية القانونية و النقود المساعدة، و ما يكون في حيازته

¹رشاد عصار، رياض الحلبي، النقود و البنوك، ط1، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان، 2000، ص 95 .

الفصل الأول — مدخل إلى البنوك التجارية

من عملات أجنبية، و هي تمثل خط الدفاع الأول لمواجهة طلبات السحب الفورية لعملاء البنك و تعني السيولة في البنك مدى قدرته على مواجهة التزاماته في الحال، و ذلك من خلال ارصدته النقدية السائلة المحتفظ بها في صندوقه ، أو من خلال تحويل ما لديه من أصول أخرى إلى نقد سائلة دون تحمل أي خسارة ، و هنا يمكن التمييز بين مفهومين للسيولة :

أ - **السيولة الجاهزة** : و هي الأرصدة النقدية الموجودة تحت تصرف البنك أي تلك الأرصدة التي يملكها في خزائن البنك المركزي أو لدى البنوك التجارية الأخرى¹.

ب - **السيولة شبه الجاهزة** : و هي تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة و بسهولة دون خسارة، كالحولات المخصوصة ،سندات الخزينة الأوراق التجارية المخصوصة من خلال إعادة خصمها لدى البنك المركزي .

و تحتفظ ،البنوك التجارية بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي على نوعين :²

النوع الأول : تمثل الاحتياطي النقدي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية كنسبة من مجمل الودائع، و نسبة الاحتياطي النقدي القانوني قابل للتغير وفقا لمتطلبات أهداف السياسة النقدية من خلال التحكم بحجم الائتمان المصرفي و بالتالي يعرض النقد و تكيفه لحاجة النشاط الاقتصادي ، و الاحتياطي القانوني مثل النقد بالصندوق لا يخل أي فائدة و لا يمكن السحب عليه فهو حساب مجمد .

النوع الثاني : يتمثل بالأرصدة النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي في صورة حساب جاري، قابل للسحب في أي وقت، و هذا يعني أنه إلا جانب الحساب المجمد يوجد حساب طليق، و يقوم هذا الحساب بوظائف عديدة أهمها :

- يستخدم في عملية المقاصة بين البنوك، أي تسديد قيمة الصكوك المسحوبة على البنك لصالح عملاء بنوك أخرى؛
- مواجهة متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني؛

¹ محمد يونس، عبد المنعم مبارك، مرجع سابق، ص 103 .

² شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 25 .

الفصل الأول — مدخل إلى البنوك التجارية

- التوسع في قروض الاستثمارات القائمة.

و عليه فإن زيادة حجم الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها المصرف التجاري تؤدي إلى زيادة سيولته وهذا يعني بنفس الوقت تقليص قدرته على منح الائتمان و انخفاض قدرة العوائد المتأتية من استثمارية المصرفية، والعكس بالعكس .

و الفقرة الأخيرة من الموجودات النقدية هي الأرصدة النقدية التي تودع لدى مصرف آخر، و الهدف منها تسوية مقاصة الصكوك و المشاركة في القروض التي لا تستطيع المصارف الصغيرة القيام بها بمفردها ، فضلا عن أنها تعتبر توفيقا مربحا و متمتعا بسيولة عالية .

3 - الاستثمارات :

تقوم المصارف التجارية بسد متطلبات الاحتياطي القانوني بتوظيف أموالها الفائضة في استثمارات مالية، كالأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل (حولات الخزينة) و طويلة الأجل (السندات العامة)، و سندات المشروعات القطاع العام الإنتاجية و الخدمية ، نظرا لما تدره هذه الأوراق من عائد مجزى للمصرف التجاري ، و بسبب هيمنة الأوراق المالية العامة على الاستثمارات هو أنها توفر لحائزها جملة من المزايا أهمها :¹

- التزام الدولة بالوفاء بقيمتها كاملة فهي مضمونة تماما من قبل جهة اصدارها؛
- قابلية بيعها في السوق و تحويلها إلى نقد بسرعة و سهولة و بدون كلفة إلى نقد سائل، مما يجعلها عالية السيولة خاصة في الدولة الصناعية لوجود سوق متطورة؛
- استخدامها كضمان للاقتراض من البنك المركزي و كذلك للوفاء بجزء من متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني؛
- أنها ذات مردود مالي و تعرف الاستثمارات باسم الاحتياطات الثانوية أو (خط الدفاع الثاني) إذ يمكن استخدامها للتزويد بالسيولة في الأوقات التي توجد فيها احتياطات أولية كافية .

¹ شاكر القزويني، نفس المرجع، ص26.

4- القروض المصرفية :

و تسمى أيضا بالتسهيلات الائتمانية النقدية، و تعتبر مصدرا أساسيا من مصادر حصول البنك التجاري على الأرباح، حيث تعتبر القروض أكثر أنواع الأصول عائدا و ربحا، لذا فإنها تؤلف الجزء الأكبر من موجوداته (استخدامات موارد البنك التجاري)، و توفر البنوك أنواع مختلفة من القروض لعملائها سواء كانوا أشخاص طبيعيين (أفراد) أو معنويين (شركات) و تمنع القروض بعد دراسة جملة من العناصر الخاصة بالمقترض و العرض من القرض و الحالة الاقتصادية للقطر و ذلك لضمان استرداد مبلغ القرض أو على الأقل تقليل المخاطر المحتملة ، و يلجأ البنك إلى أخذ ضمانات من المقترض للاطمئنان على القرض و من هذه الضمانات هي : الأوراق المالية، العقارات، الأوراق التجارية، الذهب، معدات و الآلات و البضائع) ، و كذلك سمعة و مكانة المقترض في السوق فضلا عن ضمانات أخرى كتقديم كفيل مثل يتعهد بتسديد القرض، و تتخذ القروض أشكالا عديدة منها :¹

أ - **الحسابات الجارية المدنية (السحب على المكشوف) :** و تتمثل بقيام البنك بمنح عملية الحق في السحب على حسابه الجاري مبلغا يتجاوز مقدار رصيده لدى البنك و كحدود معينة يتم الاتفاق عليها مع البنك مسبقا، و هذا يعني أن البنك التجاري يضع تحت تصرف عملية تخصيصات تفوق عما يمتلكه من مبالغ في حسابه الجاري، و يتوجب على العميل دفع فائدة على المبلغ الذي تم استعماله فعلا .

ب - **الحوالات المخصومة :** و تعني كل ورقة قابلة للخصم لدى البنك التجاري، حيث يستطيع المستفيد (الحامل) من الورقة التجارية أن يقدمها للبنك للحصول على قيمتها قبل ميعاد استحقاقها ، و يقوم البنك بخضمتها له، أي دفع قيمتها بعد تنزيل مصاريف الخصم العمولة (الفائدة) و يدفع البنك المتبقي للمستفيد، و يسمى سعر الفائدة التي تخضم به الورقة التجارية بسعر الخصم، و يقوم البنك بالاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها و تقديمها إلى المدني لتحصيل قيمتها الاسمية، و هي نوعان :

- **أذونات الخزينة:** و هي عبارة عن دين قصير الأجل تصدره الدولة، و ذلك لتغطية نفقاتها لعدم التوافق الزمني بين الإيرادات بميزانية الدولة، و تقوم البنوك التجارية بشرائها للاحتفاظ بها حتى حين موعد استردادها، و هذا بعد فترة قصيرة لا تتجاوز 3 أشهر .

¹رشاد العصار، رياض الحليبي، مرجع سبق ذكره، ص106.

الفصل الأول — مدخل إلى البنوك التجارية

- الأوراق التجارية : و تشمل الكمبيالة و السند الأدنى تقبل البنوك التجارية بخصمها للعملاء، و غالبا تكون هذه الأوراق مستحقة داخل الدولة، و لكنها قد تكون مستحقة الدفع في الخارج في بعض الأحيان، و يتوقف حجم التوظيف على سياسة كل بنك، و الموقف المنتظر لأصحاب الودائع و التقلبات التي يتعرض لها أصحاب القروض.
- و الكمبيالة أو السفتجة تتمثل في تحرير كتابي وفق شرائط مذكورة في القانون و تتضمن أمرا صادرا من شخص هو الساحب ميعاد معين أو قابل للتعيين و السند لأمر (السند الأدنى) ورقة تتضمن تعهد محررها بدفع مبلغ معين لإذن شخص آخر هو المستفيد بمجرد الاطلاع أوفى ميعاد معين أو قابل للتعيين،¹ إذ أنه يختلف عن الكمبيالة في أنه لا يشترط عند إنشائه إلا شخصين هما المحرر و المستفيد في حين الكمبيالة تشترط إضافة المسرب عليه .

5 - القروض النقدية المباشرة :

يقصد بالقروض هي عبارة مبلغ من المال يقدمه المصرف للمقترض بمجرد الاتفاق بينه و بين المصرف على مقداره و موعده سداذه و أي شروط أخرى تتعلق بالقرض، حيث يقوم المصرف بتقديم القروض المختلفة لعملائه للقيام بمشاريعهم، و ذلك لأن وظيفة اقراض الأموال في إحدى الوظائف الأساسية لعمل المصارف التجارية .

6 - السلف:

يقصد بالسلف هي التزاما من المصرف إلى الحاصل عليها بالسحب منها في حدود المبلغ المصرح به ، حيث يقوم البنك بتقديم سلف متنوعة للأفراد لمواجهة حاجاتهم الاستهلاكية كسلف الموظفين و سلف الزواج و غيرها .

7 - الموجودات الأجنبية :

لا يقتصر تعامل المصارف التجارية على العملة الوطنية لوحدها، بل يتعداها للتعامل بالعملات الأجنبية حيث يحتفظ البنك بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل، و ذلك لأغراض تمويل التجارة الخارجية.

¹ أكرم ملكية، الأوراق التجارية و العمليات المصرفية، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 284 .

8 - محفظة الأوراق المالية : و تتضمن استثمارات البنك التجاري ممتلكات البنك من أوراق سواء كانت الأوراق المالية خاصة ، و هي الأسهم و السندات التي تصدرها المشروعات الخاصة ، و الأوراق المالية العامة، و هي السندات التي تصدرها الدولة ¹.

9 - موجودات أخرى : و تشمل على المباني التي يمتلكها البنك و التي تمارس فيها نشاطه و الأثاث و المعدات و الفوائد المستحقة، و بصفة عامة من خلال العرض السابق لأصول البنك التجاري نجد أننا انتقلنا تنازليا من أصل إلى آخر ترتفع معدلات الأرباح و لكن بالمقابل تنخفض درجات السيولة، فتكون للبنك تحقيق هدفه السيولة و الأمان و بالتالي درجة عالية منها إذا ما وضع كل أصوله في شكل النقدية مع الغاية التي أنشئ البنك من أجلها و بذلك سيضر مصالح ملاكه و أصحاب رؤوس الأموال المشاركة فيه.

¹ أكرم ملكية، نفس المرجع، ص 285 .

جدول (01) : نموذج لميزانية البنك التجاري :

الموجودات و الأصول أو الاستخدامات	المطلوبات (الخصوم أو الموارد)
1 - موجودات نقدية : - في الصندوق . - لدى البنك المركزي . - حسابات لدى البنوك الأخرى 2 - الاستثمارات في الأوراق المالية : - حوالات في الخزينة العامة . - سندات حكومية . 3 - القروض و السلف : - أوراق تجارية (كمبيالات ، سندات أدنية مخصومة) . - سلف و قروض مختلفة . 4 - موجودات أجنبية . 5 - شيكات قيد التحصيل . 6 - موجودات أخرى .	1 - حساب رأس المال . - رأس المال المدفوع . - الاحتياطات . - الأرباح الغير موزعة . 2 - الودائع . - ودائع جارية (تحت الطلب) . - ودائع آجلة . - ودائع بإشعار . - ودائه إدخارية (حسابات التوفير) - ودائع أجنبية . - ودائع حكومية . 3 - الاقتراض من البنك المركزي . 4 - الاقتراض من البنوك الأخرى . 5 - حسابات البنوك الأخرى . 6 - شيكات مستحقة الدفع . 7 - مطلوبات أخرى .
مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات

المصدر : محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الاسلامي، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص36 .

خلاصة الفصل الأول :

من خلال ما تناولناه في الفصل الأول توصلنا إلى النتائج الآتية :

- تعتبر البنوك التجارية المحرك الاساسي للاقتصاد الوطني؛
- يعتبر البنك التجاري حلقة وصل بين المدخرين (أصحاب الفائض) و المستثمرين(اصحاب العجز)؛
- يسعى أي بنك تجاري إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية و هي السيولة و الربحية و الأمان (الضمان) .و لتحقيق هذه الأهداف يجب عليها أن توازن بين موارده و استخداماته؛
- تعتبر وظيفة خلق النقود من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية .

الفصل الثاني:

عموميات حول

قروض الاستثمار

تمهيد :

عمليات الاقتراض هي من الأعمال الوظيفية الرئيسية التي تقوم بها البنوك التجارية، حيث أن هذه العمليات هي التي تحقق السياسة النقدية لأي بلد و بما أن البنوك تعمل على استثمار هذه القروض يجعل هذه الأخيرة أمام مجموعة من العوائق و المخاطر التي تفرض عليها إتباع مكنائزمت و آليات حيث تكون كخلية لحفظ و حماية أصولها و ودائع زبائنها و هذا كله مقابل بطبيعة الحال للاستفادة و من تلك الخدمات فالأساس هو الربح و منه فإن عملية الاقتراض تحدد وفقا لعدة شروط منها: القروض، العائد مع تقديم الضمان و عليه سنتطرق في هذا الفصل للمباحث التالية:

المبحث الأول : ماهية قروض الاستثمار و آلية منحها؛

المبحث الثاني : مخاطر القروض الاستثمار و كيفية تسييرها؛

المبحث الثالث : الضمانات البنكية و كيفية تسييرها .

المبحث الأول : ماهية قروض الاستثمار و آلية منحها

تعتبر نشاطات الاستثمار العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل إنتاج إما عقارات أو معدات أو آلات، و تدخل البنوك في تمويل الاستثمارات بأخذ أشكال مختلفة. و سنتناول في هذا المبحث .

المطلب الأول : مفهوم قروض الاستثمار؛

المطلب الثاني : أنواع قروض الاستثمار؛

المطلب الثالث : دراسة ملف قرض استثمار و التحليل المالي له .

المطلب الأول : مفهوم قروض الاستثمار

أولاً: تعريف قروض الاستثمار

قبل التطرق إلى تعريف القروض الاستثمار يجب الإشارة إلى تعريف القروض بصفة عامة. حيث يمكن اعتبارها أفعال الثقة بين الأفراد. و يتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما و هو الدائن (و يتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في البنك ذاته) بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحه إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين و ذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة¹.

- أما قروض الاستثمار فهي القروض الموجهة إلى تمويل الأصول الثابتة في الميزانية و ذلك للحصول على معدات و وسائل الإنتاج و بذلك فهي تساهم في رفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسات أي أن البنك تجريد أمواله لفترة ليست بقصيرة إذ يمكن أن تفوق طبيعة الاستثمار و بالتالي فإن قروض الاستثمار تمتد من سبع سنوات إلى عشرين سنة²؛
- إن قروض الاستثمار تمتد لفترة تفوق سبع سنوات و هي موجهة عموماً لتمويل الاستثمارات الثقيلة وهي تمنح من طرف مؤسسات مالية متخصصة و لكن مع تغير الزمن أصبح بإمكان البنوك التجارية القيام بمثل هذه العمليات³.

ثانياً : خصائص قروض الاستثمار

تتمثل خصائص قروض الاستثمار في :

- توجد قروض الاستثمار إما للحصول على قيم منقولة كوسائل الإنتاج، المعدات...أو قيم غير منقولة مثل الأراضي و المباني؛
- تحتاج قروض الاستثمار إلى أموال ضخمة؛

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 55 .

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 7، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010-2011، ص 73 .

³ - F.Boiyacoub : l'entreprise et le financement bancaire, edition cas bah.2000.p252.

الفصل الثاني : ————— عوميات حول قروض الاستثمار

- تمتد قروض الاستثمار من سبع سنوات إلى عشرين سنة؛
- باعتبار أن قروض الاستثمار تتميز بطول مدتها فإنها تتطوي على مخاطر عالية، لذلك يجب على البنك طلب ضمانات أكبر للحد من هذه المخاطر.¹

المطلب الثاني : أنواع قروض الاستثمار

توجد عدة أنواع من قروض الاستثمار نذكر منها :

أولاً : القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات : و تنقسم بدورها إلى نوعين :

(1) **قروض متوسطة الأجل :** تتراوح مدتها من سنتين إلى سبع سنوات وهو موجه لتمويل الاستثمارات التي لا تتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات كالألات و المعدات ².

و تتقيم القروض المتوسطة الأجل إلى :

أ - قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة : هي قروض قابلة لإعادة الخصم لدى مؤسسات مالية أخرى، أو لدى البنك المركزي، أي أن البنك المقرض يمكن الحصول على السيولة إذا احتاج إليها قبل حلول ميعاد استحقاقها، كما يمكن تعبئة هذه القروض في السوق المالي (لا تتوفر في الجزائر) .

ب) - قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة : فإن ذلك يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى، أو لدى البنك المركزي، و بالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقرض لهذا القرض، لذلك يجب على البنك أن يحسن دراسة القروض و يحسن برمجتها زمنيا لتفادي مخاطر السيولة القائمة بشكل جديد ³.

2 - قروض طويلة الأجل : تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، و كذلك تضر المدة الاستثمار و فترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد و القروض الطويلة الأجل تفوق في الغالب سبع(07) سنوات، و يمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين(20) سنة و هي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات ...الخ ⁴.

ثانيا: القرض الإيجاري : (Crédit-bailou leasing)

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ، و يتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 73 - 74 .

² - BERKAL. Sofia, les relation Banques / Entreprises publiques :

Partes et limites ; mémoire En vue de l'obtention du diplôme de magister en sciences économiques
option : Gestion des entreprise, Université mouloud mammeri de tiz-ouzou, 2012.

³ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 75 .

⁴ الطاهر لطرش ، مرجع نفسه، 76، ص77.

الفصل الثاني : ————— عوميات حول قروض الاستثمار

- و يمكننا من خلال هذا التعريف استنتاج خصائص القرض الايجاري الأساسية :
- إن ملكية الأصل أو الاستثمار أثناء فترة العقد تعود إلى المؤسسة المؤجرة و ليس إلى المؤسسة المستأجرة؛
 - إن المؤسسة المستأجرة غير مطالبة بإنفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة و إنما تقوم بالدفع على أقساط تسمى ثمن الإيجار؛
 - في نهاية فترة العقد تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات، إما أن تجدد العقد أو تشتري الأصل بالقيمة المتبقية أو تقوم بإرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة؛
 - عملية القرض الايجاري تقوم بين ثلاث أطراف هي المؤسسة المؤجرة و المؤسسة المستأجرة والمؤسسة المصورة لهذا الأصل¹.

أنواع القرض الايجاري :

(1) - **عقد الإيجار التشغيلي** : يشمل هذا النوع الأصول المنقولة كمعدات النقل و لآلات، كما يقدم خدمات الصيانة و الإصلاح الخاصة بالتجهيزات، لهذا يسمى بالإيجار الخدمي في بعض الأحيان ، تلجأ المؤسسات لهذا النوع نظرا للعوامل موسمية أو عرضية من شأنها أن تزيد من حجم الطلب على منتجاتها، و يكون المؤجر مسؤولا عن تكاليف الصيانة و التأمين .

(2) - **عقد الإيجار التمويلي** :

يمتد هذا العقد على طول العمر الاقتصادي للأصل ، يتميز بتحويل كل الحقوق و الالتزامات والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني إلى المستأجر ، و بالتالي تكون تكاليف الصيانة و التأمين و باقي النفقات على عاتق المستأجر².

المطلب الثالث : دراسة ملف طلب القرض و التحليل المالي له

أولاً: دراسة ملف طلب القرض

خلال هذه المرحلة يتم جمع المعلومات اللازمة بالمقترض و القرض، في حد ذاته، إذ يعتبر ملف القرض الأساس و القرض في حد ذاته، إذ يعتبر ملف القرض الأساس في عملية الدراسة و التحليل و المتابعة أيضا و يتضمن ملف القرض الوثائق الآتية :

- طلب القرض (خطي)؛
- عقد القرض؛
- وثائق الرهن؛

¹ مصطفى رشدي شيجة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية ، مصر ، 1985، ص 454 .
² طارق طه، إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات، دار الجامعية الجديدة، مصر ، 2007، ص 342.

الفصل الثاني : ————— عموميات حول قروض الاستثمار

- وثيقة تبين وضعية العميل خلال فترة زمنية معينة¹ أو لكي يتأكد البنك من صحة الوثائق المقدمة إليه و أنها مطابقة للقانون يقوم بالدراسة القانونية و الإدارية لهذا الملف و التي تتضمن معلومات عن المقترض (يقدم المقترض طلب الاقتراض و الذي يبين القرض والغرض منه)، القروض التسبيق الحصول عليها، أسماء البنوك التي سبق التعامل معها، إضافة إلى قدرة البنك على انسداد والمرهونات التي يمكن أن يقدمها².

(2) الدراسة الاقتصادية لملف طلب القرض:

تأتي الدراسة الاقتصادية للملف على النحو التالي :

- **العامل البشري :** أي التركيز على الثقة في العميل المقترض التي تعتمد على مدى نزاهته و التزامه بتعهداته و عقوده اتجاه متعامليه .
- **العامل الاقتصادي :** يتمثل في دراسة المحيط الاقتصادي و الذي ينشط فيه العملاء من حيث القطاع أو نشاطه بهدف التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية للقطاع .
- **العامل النقدي :** دراسة السياسة النقدية للدولة من حيث معدل الفائدة، معدل الخصم، إعادة الخصم...الخ .
- **العامل الاجتماعي :** دراسة موقع العميل في مجال نشاطه من النزاعات العمالية و الاجتماعية .
- **دراسة المنتج :** دراسة طبيعية المنتج لمعرفة القدرة التنافسية لهذا المنتج .
- **دراسة السوق :** لتحديد وزن المؤسسة في السوق و نصيبها في القطاع ككل على المستوى الداخلي أو الخارجي .
- **الدراسة الفنية :** أي دراسة تقنية للمشروع المراد تحويله خاصة إذا تعلق الأمر بقرض استثماري .
- **الدراسة المالية :** أي تحليل الوضعية المالية لطالب القرض بناء على الوثائق المالية و المحاسبية ويتم هذا التحليل بناء على جملة من المؤشرات منها مؤشرات و نسب التوازن قصير الأجل التمويل الدائم إضافة إلى رأس المال العامل ، وضعية الخزينة ، الاحتياج في رأس المال العامل³.

(3) متابعة القرض:

بعد قبول القرض، يقوم البنك بمجموعة من الإجراءات تتمثل في ما يلي :

أ - **تحديد الاحتياجات المالية الفعلية :** يتم تحديد الاحتياجات المالية الفعلية للعميل من خلال التحليل الدقيق للوضعية المالية عن طريق تحديد تكلفة للقرض الاجتماعي التي يجب أن يتناسب مع الموارد المالية للبنك .

¹ عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص 63 .

² منير ابراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية، ط3، كلية التجارة ، جامعة طنطا، 1997، ص 22 .

³ عيساوي سهام، مريوت أمال، آليات منح القروض الاستثمارية في البنوك التجارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس تخصص مالية، المركز الجامعي ميله، 2012 / 2013 ، ص36- ص 37 .

الفصل الثاني : ————— عوميات حول قروض الاستثمار

- ب - المتابعة المالية للقرض :و يتم متابعة القرض مبدئيا عن طريق :
- تمكين البنك بإعداد جدول المتابعة الفعلية لجميع استخداماته و كذا موارده المالية .
- ج - متابعة القرض ميدانيا: حيث يتم العمل على تجسيد ما تم الاتفاق عليه مع العميل و في هذا المجال يتم التركيز على ما يلي :
- د - المتابعة القانونية للإخطار : قد يترتب عند تنفيذ عقد القرض و متابعة بعض النزاعات نتيجة الإخلال الطرفين بشروط العقد المتفق عليها¹.
- ثانيا : التحليل المالي لقروض الاستثمار

هو عملية التشخيص للوضع المالي للمؤسسة بتاريخ معين من حيث التوازن أو المردودية المالية و تعتبر النسب المالية من أهم الوسائل المعتمدة في التحليل المالي و ذلك بهدف الحصول على مؤشرات هامة للتخطيط و التنبؤ و الرقابة و تقييم الأداء و نميز أربعة أنواع أساسية للنسب المالية :

- 1- نسب السيولة : تقيس مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة و تنقسم إلى :
- أ - نسب السيولة العامة : و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

النسبة المثالية تساوي 1

- ب - نسبة السيولة الجاهزة : و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{مجموع قيم الجاهزة (نقديات)}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

النسبة المثالية تكون بين 0.2 و 0.3²

- 2 - نسب النشاط : تقيس العلاقة بين الموجودات و المبيعات و بالتالي فهي تعكس كفاءة الموظفين والمسؤولين في الشركة و قدرتهم على إدارة موجوداتها و تضم :

✓ معدل دوران المخزون

✓ معدل دوران المدينون

✓ معدل دوران الأصول الثابتة .

¹ عيساوي سهام، مريوت آمال ، مرجع نفسه ، ص 37، ص 38 .

² ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1985، ص 56، 57 .

الفصل الثاني : ————— عوميات حول قروض الاستثمار

أ – معدل دوران المخزون: و يحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{المبيعات السنوية}}{\text{متوسط المخزون}}$$

ب- معدل دوران المدينون :و يحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران المدينون} = \frac{\text{المبيعات السنوية}}{\text{دمج الحسابات المدينة}}$$

ج – معدل دوران الأصول الثابتة :و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات السنوية}}{\text{دمج الحسابات المدينة}}$$

(3) - نسب المديونية : و تقيس مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{الأموال الدائمة الأجنبية}}{\text{الأموال الدائمة}}$$

(4) - نسب المردودية :تقيس مدى كفاءة الإدارة في توظيف الأصل لتحقيق الإيرادات و الأرباح و تقسم إلى:

أ – نسبة المردودية الاقتصادية : و تحسب كما يلي : ¹

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 1000$$

¹ محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي، مؤسسة ثبات الجامعية، الإسكندرية ، 2008،ص147 .

الفصل الثاني : ————— عموميات حول قروض الاستثمار

ب - نسبة المردودية التجارية : و تحسب كما يلي : ¹

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \frac{\text{نتيجة الدورة}}{\text{رقم الأعمال الصافي}} \times 1000$$

ج - نسبة المردودية المالية : و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 1000$$

¹ محمد ابراهيم عبد الرحيم، نفس المرجع، ص 147 .

المبحث الثاني: مخاطر القروض و كيفية تسيرها

تساهم البنوك في تمويل النشاط الاقتصادي من خلال منح القروض لمختلف الهيئات الاقتصادية وفق أسس معينة إلا أن عملية الإقراض محفوفة بالمخاطر حتى إن كانت القروض الممنوحة محاطة بالضمانات، و هذا ما يجعل البنك يسعى ماجد اتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل من هذه المخاطر وسنتطرق في هذا المبحث إلى:

- المطلب الأول: نشأة و تعريف المخاطر؛
- المطلب الثاني : مخاطر قروض الاستثمار؛
- المطلب الثالث: تسير مخاطر قروض الاستثمار.

المطلب الأول : نشأة و تعريف المخاطر

أولاً : نشأة المخاطر : لقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق و استقرار البيئة المصرفية في السبعينات، فقد كانت الصناعة المصرفية تخضع لتنظيم قانوني شديد، و كانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساساً على تجميع الموارد و منح القروض ، و سهلت عدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة، و كانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة للصناعة المصرفية و السيطرة على قوة خلق النقود و الخاصة بها، مما حد من مخاطرها أيضاً، و كان هنا حوافز جد منخفضة للتغيير و المنافسة .

أما الثمانينات و التسعينات فكانت الفترات التي حملت معها موجات من التغيير الجذري في الصناعة المصرفية، فقد ظهرت عدة عوامل أعاق العمل المصرفي التقليدي ، و حثت المصارف على تبني استراتيجيات جديدة في العمل المصرفي أهمها :

- الدور المتضخم للأسواق المالية في مجال التمويل؛
- التحرر من اللوائح و القواعد التطبيقية و تحرير تجارة الخدمات و منها الخدمات المصرفية؛
- ازدياد المنافسة بين البنوك ، و بينها و بين المؤسسات المالية الأخرى ¹.

¹ طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر أفراد ، إدارات ، شركات، بنوك، مخاطرة الائتمان و الاستثمار و المشتقات و أسعار الصرف، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2007، ص ص 194-196 .

ثانيا : تعريف المخاطر :

هي احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة و أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، فالخاصية الخاصة بالخطر هي عدم تأكد لحدث محتمل يعرض البنك لخسارة¹.

هي كل الأحداث التي يمكن حدوثها في المستقبل ، تعود بالخسارة على المؤسسة و بالتالي يسندها من تسديد ما عليها من مستحقات².

من خلال التعاريف السابقة نستخلص تعريف شامل للمخاطر :

أن المخاطر هي كل عملية يتم تنفيذها في إطار عدم التأكد ينتج عنها ربح باحتمال معين أو خسارة باحتمال معين .

المطلب الثاني : مخاطر قروض الاستثمار

أولاً : مخاطر عدم التسديد (عدم القدرة على الوفاء) : هي الخسارة التي يمكن للبنك أن يسجلها على افتراض إفلاس الزبون الذي قد يكون فرد أو مؤسسة و يمكن القول أنه الخطر الأكثر ضرر لأنه يعبر عن عجز نهائي كلي أو جزئي للمقترض و هلال كلي للبنك، و خطر عدم التسديد ينتج عن عدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته، و هي ناتجة عن عدم مراقبة التدفقات النقدية الناتجة عن استعمال القروض و بالتالي عدم وصولها إلى البنك و عدم قدرة الزبون على الوفاء قد تنتج عن أسباب خاصة به أو خارجة عن إرادته و نستعرض كلا منها على حدة .

1-المخاطر الخاصة :

أ - الخطر المالي :إن قدرة الزبون (العميل) على التسديد أو عدم قدرته على ذلك متوقف على تشخيص البنك للعناصر المالية المتوفرة في طلب منح القرض (الوثائق المحاسبة مثل الميزانية) جداول حسابات النتائج) و ذلك قبل إتخاذ قرار منح القرض .

ب - الخطر القانوني : هذا الخطر مرتبط أساسا بالوضعية القانونية للمؤسسة بمعنى هل هذه الشركة ذات أسهم (SPA) أو ذات مسؤولية محدودة (SARL) أو شركة أشخاص.

¹ رقية شرون، ادارة المخاطر في البنوك التجارية و مؤشرات قياسها، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات ، واقع و تحديات ، جامعة الشلف 25،26 نوفمبر 2008، ص2..

² عبد الحق بوعتروس ، مرجع سبق ذكره، ص 50 .

الفصل الثاني : ————— عموميات حول قروض الاستثمار

و كذلك نوع النشاط الذي تمارسه هل هو شرعي أو غير شرعي من الناحية القانونية ، و على هذا الأساس يقوم بدراسة شاملة و كاملة للوضعية القانونية التي تتمثل في :

- النظام القانوني الذي يحكم المؤسسة؛
- السجل التجاري؛
- وثائق الملكية و الإيجار؛
- مدى سلطة المسيرين على المؤسسة¹.

ج - الخطر البشري :

هو أصعب خطر يواجهه البنك لأنه يتمثل في تقييم سلوك مسيري المؤسسة أو المفترض بصفة عامة إذ بهم تعرف فعالية المؤسسة فإن سمعتها تتجسد في شخصية مسيرها .

2 - المخاطر الخارجية : متعلقة بـ :

أ - مخاطر النشاط (المهنية) :

هي مرتبطة بفرع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة وفيه تحقق إرادتها المستقبلية و يمكن الخطر في التغيير الذي يحدث في ظروف الاستغلال الصناعية و التجارية لنشاط معين، مثل : ندرة المواد الأولية المستعملة في عملية الإنتاج، التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى التغيير في طرق الإنتاج .

و كل هذه الأسباب تؤدي إلى انخفاض حصة المؤسسة في السوق و بالتالي انخفاض إرادتها مما يؤدي صعوبة تسديد ديونها .

ب- المخاطر العامة :

يكون خطر المدين في هذه الحالة مرتبط بالوضعية آلاف و الأح و السياسة للبلد مثل الحروب و ما ينجز عنها من غلق المؤسسات و مصادرة الأماكن ، إضافة الاضطرابات الاجتماعية و الكوارث الطبيعية².

¹شادي رشيدة، بوعشيش خوجة، تسيير مخاطر القروض في البنك التجاري و آثاره على التنمية الاقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم الاقتصاد، تخصص نقود و بنوك، المركز الجامعي بـجـي فارس المدينة، 2005، 2006 .

²شادي رشيدة، بوعشيش خوجة، مرجع سبق ذكره، ص 35 .

الفصل الثاني : ————— عموميات حول قروض الاستثمار

ثانيا: **مخاطر أسعار الفائدة** : هي المخاطر الناتجة عن الفوارق المتباعدة الموجودة بين أسعار الفائدة التي يتحصل عليها البنك نتيجة استخدام أموالها (اقراضها) و التي يدفعها للحصول على موارده كانهخفاض معدلات الفائدة الموجهة للمقترضين و ثبات معدلات الفائدة للسندات المصدرة¹.

أما المؤشرات قياس سعر الفائدة فهي كالآتي :²
الأصول الحساسة اتجاه أسعار الفائدة

إجمالي الأصول

الخصوم الحساسة اتجاه أسعار الفائدة

إجمالي الخصوم

المطلب الثالث : تفسير مخاطر قروض الاستثمار

هناك العديد من الأساليب لتسيير مخاطر قروض الاستثمار .

1 - تجنب المخاطرة : أي رفض البنك أحيانا قبول الخطر و ينشأ ذلك نتيجة عدم رغبته في مواجهة خسارة معينة مثل : امتناع البنك عن منح قروض مرتفعة المخاطر، و ذلك لتجنب المخاطر الائتمانية (عدم السداد) أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية الطويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة .

2 - التقليل أو التحكم في المخاطر : التقليل بأدنى تكاليف ممكنة من المخاطر الذي يتعرض لها البنك .

3 - نقل المخاطر : نقصد بها تحويلها من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر يبدي استعدادة لتحملها مقابل ثمن، فقد يقبل البنك بدفع عمولة الخطر مقابل تحويل الخطر لمؤسسة أخرى تحويلا كليا أو جزئيا لعدم رغبته في المراقبة الدائمة لهذا الخطر و يكون ذلك عن طريق تأمين القروض حيث يسمح التأمين بتغطية خطر المقابل و ملائمة العميل بالإضافة إلى توريق القروض .

4 - إقسام المخاطر : و الذي يعني قبول بعض المخاطر و تحويل بعضها (أي اقسام المخاط مع الغير خاصة في التسهيلات كبيرة الحجم أو ذات المخاطر المرتفعة تحت ما يسمى بقروض المشاركة .

5 - التحوط : و الذي يمكن تميزه عن التأمين بأنه نقل المخاطرة مع التضحية بإمكانية الربح³.

¹ - Eric monchon , analyse bancaire de l'entreprise , edeconomica,paris 2001, p 234 .

² طارق عيد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 239 .

³ سمير الخطيب، قياسي و إدارة المخاطر بالبنوك ، منهج علمي و تطبيق عملي ، منشأة المعارف الاسكندرية 2005، ص ص 127،128 .

المبحث الثالث : الضمانات البنكية و كيفية تسيرها

سنتناول في هذا المبحث :

المطلب الأول: مفهوم الضمانات

المطلب الثاني: أنواع الضمانات

المطلب الثالث: تسير الضمانات

المطلب الأول: مفهوم الضمانات

أولاً : تعريف الضمانات : الضمان في مفهومه القانوني هو وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين، و رهن الضمان لصالح الدائن يعطي له امتيازاً خاصاً على باقي الدائنين في تصفية الحق موضوع الضمان .

- تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد¹ .

- **ثانياً : خصائص الضمانات :**²

(1) - **التقدير:** يقوم مسؤول التسهيلات أو المسؤول الأول أو الثاني في الفرع بتقدير قيمة الضمان كما يمكن تكليف خبير يعتمد لإجراء هذا التقدير .

(2) - **التسويق :** يؤخذ في الحسبان عند تقييم الضمانة إمكانية تسويقها و بيعها بسهولة لتحويلها على سيولة نقدية عند الحاجة دون الوقوع في الخسارة .

(3) - **استقرار القيمة :**

حيث أنه من الضرورة أن تكون قيمة الضمان مستقرة خلال فترة سريان مفعول التسهيل الائتماني و أن لا تكون معرضة لانخفاض قيمتها بصورة كبيرة أو تعرضها للتلف بمرور الوقت عليها .

(4) - إمكانية نقل الملكية هذه الضمانة بسهولة و بشكل قانوني إلى أي شخص آخر عند الحاجة دون الحاجة لإجراءات معقدة قد تتطلب وقتاً طويلاً؛

(5) - من الضروري مراعاة زيادة القيمة التقديرية للضمانة عن التسهيلات المطلوبة بفارق معين و ذلك بحسب الحالة، كما تجدر الملاحظة إلى ضرورة التأمين على بعض أنواع الضمانات التي تتعرض

¹ عبد المعطي رضا أرشيد، إدارة الائتمان، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن ، 1999، ص 64 .

² مصطفى أمين، إدارة و تسير مخاطر القروض البنكية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، جامعة المدية، 2009، 2008، ص 65 .

الفصل الثاني : ————— عوميات حول قروض الاستثمار

- لبعض الأخطار و أن تكون بقيمة تتناسب مع القروض الممنوحة مقابلها و أن يكون البنك هو المستفيد في البوليصة أو مجيره إليه؛
- (6) سهولة التصرف بالضمان من قبل البنك عند تخلف العميل عن السداد؛
- (7) سهولة التنازل عن الضمان لصالح البنك .

و في حالة توفر الخصائص المذكورة أعلاه يختار البنك الضمان المناسب و أفضل الأنواع الضمانات التي تقدم للبنك هو ذلك الذي يتمتع بالميزات الأربعة التالية :

- الضمان الواضح عن قيمته دون أتعاب و اجراءات؛
- الذي يمكن تسبيله إلى نقد سريع و بكل سهولة؛
- الذي يحتفظ بقيمته مهما حدث من تقلبات في الأسعار أي الذي يتمتع باستقرار في قيمته السوقية؛
- الذي يدخل البنك مع أطراف أخرى في التزام إضافي.

المطلب الثاني: أنواع الضمانات

تتمثل أهم الضمانات الممنوحة في : ¹

أولاً : الضمانات الشخصية : تركز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص و الذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، و في إطار الممارسة يمكن أن نميز بين نوعين من الضمانات الشخصية .

1 - الكفالة : الكفالة هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين يستفيد التزامات المدين اتجاه البنك إذ لم يستطيع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق ، و نظر الأهمية الكفالة كضمان شخصي ينبغي أن يعطي له اهتماما أكبر و يتطلب أن يكون ذلك مكتوبا و متضمنا طبيعة الالتزام بدقة و وضوح ، و ينبغي أن يمس هذا الوضوح كل الجوانب الأساسية للالتزام و المتمثلة على وجه الخصوص في العناصر التالية :

- موضوع الضمان؛
- مدة الضمان؛
- الشخص المدين (الشخص المكفول)؛
- الشخص الكافل؛
- أهمية و حدود الالتزام .

¹ الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره، ص 165 - 168 .

2 - الضمان الاحتياطي : يعتبر الضمان الاحتياطي من بين الضمانات الشخصية على القروض و يمكن تعريفه على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد .

و بناء على هذا التعريف يمكن استنتاج أن الضمان الاحتياطي هو شكل من أشكال الكفالة و يختلف عنها في كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية، و الأوراق التجارية التي يمكن أن يسري عليها هذا النوع من الضمان تتمثل في ثلاث أوراق هي : السند لأمر، السفتجة، الشيكات، و الهدف من هذه العملية هو ضمان تحصيل الورقة في تاريخ الاستحقاق ، و عليه فإن هذا الضمان يمكن أن يقدم من طرف الغير أو حتى من طرف الغير أو حتى من طرف أحد الموقعين على الورقة و يسمى هذا الشخص ضمان الوفاء.

ثانيا : الضمانات الحقيقية : تتركز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان و تتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع و التجهيزات و العقارات يصعب تجديدها هنا .

و تعطى هذه الأشياء و على سبيل الرهن، و ليس على سبيل تحويل الملكية و ذلك من أجل ضمان استرداد القرض، و يمكن للبنك أن يقوم ببيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض و يمكن أن يأخذ الضمان الحقيقي أحد الشكلين¹:

1) - الرهن الحيازي : و يشمل :

أ - الرهن الحيازي للأدوات و المعدات الخاصة بالتجهيز : يسري هذا النوع من الرهن الحيازي على الأدوات و الآثاث و معدات التجهيز و البضائع ، و يجب على البنك قبل أن يقوم بالإجراءات القانونية الضرورية أن يتأكد من سلامة هذه المعدات و التجهيزات، كما ينبغي عليه التأكد من أن البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف و أن لا تكون قيمتها معرضة للتغير بفعل تغيرات الأسعار.

ب - القيم المنقولة : تتمثل في الأسهم و السندات، و يمكن أن تقدم على سبيل المثال الرهن مقابل قروض بنكية، و في هذه الحالة، يجب أن يثبت الرهان بعقد رسمي، و يجب أن تقيد العملية على سبيل الضمان في الدفاتر المذكورة .

ج) - الأوراق التجارية : و يمكن أخيرا أن أقدم مقابل قروض على سبيل الرهن الأوراق التجارية الممثلة لديون العملاء ، و يحل البنك محل دينه في تحصيل هذه الأوراق في حالة عدم قدرة هذا المدين على التسديد في الأجل المحددة .

¹ الطاهر لطرش مرجع سابق ، ص 168، 172 .

و في حالة الرهن الحيازي: يجوز للبنك إذا لم يستوفي حقوقه أن يطلب من القاضي الترخيص له ببيع الأشياء المرهونة في المزاد العلني .

(2) - **الرهن الحيازي للمحل التجاري** : يتكون المحل التجاري من عناصر عديدة ذكرت في المادة 119 من القانون التجاري الجزائري ، و من بين هذه العناصر نجد على وجه الخصوص عنوان المحل و الاسم التجاري و الشهرة التجارية ...الخ، و لكن إذا لم يشمل عقد الرهن الحيازي للمحل التجاري و بشكل دقيق و صريح أي العناصر التي تكون محلا للرهن، فإنه في هذه الحالة لا يكون شاملا إن عنوان المحل و الاسم التجاري، و الحق في الاجازة و الزيائن و الشهرة التجارية، و يمكن رهن المؤسسة التجارية لصالح البنوك و المؤسسات المالية بموجب عقد عرفي مسجل حسب الأصول و يمكن تسجيل الرهن وفقا للأحكام القانونية السارية .

(3) - **الرهن العقاري** : الرهن العقاري هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا عقار دو فائدة دينه، و يمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في أي يد كان متقدما في ذلك على الدائنين التاليين له في المرتبة¹.

المطلب الثالث : تسيير الضمانات

لتسيير ضمانات القروض يجب اتباع العديد من الإجراءات .

أولا : مراحل سير الضمانات البنكية : إن تسيير الضمانات البنكية يتم وفق عدة مراحل :

1 - الارتفاع أو الانخفاض في مبلغ الضمان و تأجيل سريان مفعول الضمان :

إن مبلغ الضمان يمكن أن تدخل عليه بعض التعديلات في بعض الحالات كالانخفاض أو الارتفاع و هذا يتوقع على عنصر الزمن بطبيعة الحال، و الارتفاع يكون من جراء ارتفاع مبلغ العقد و يكون هذا بمرافقة المستفيد، أما الانخفاض يكون تدريجيا بتنفيذ التزامات الأمر، رفع اليد جزئيا من تقديم أعمال و ذلك على إثر موافقة المستفيد الذي وحده يستطيع تقديم الطلب ، أما فيما يخص تأجيل سريان الضمان و دخوله حيز التنفيذ قد تتغير بطلب من أحد الطرفين أما المستفيد أو مانع الأمر و ذلك بموافقة الطرفين حيث يمكن للمستفيد تمديد هذه إلى ستة أشهر بالإضافة إلى مدة عقد الضمان و التي تسمى " بالمدة الإضافية" و شهر آخر بطلب من البنك الضامن .

2 - **اليد المرفوعة أو التحرير و وضع الضمان في حالة التنفيذ** : تنتهي صلاحية عقد الضمان عن طريق رفع اليد كليا و إزالة مبلغ الضمان، و قد يكون رفع اليد جزئيا فيقتلص بذلك مبلغ الضمان، و يتم كل هذا

¹ مصطفى رشيد شiche، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981، ص 50 .

الفصل الثاني : ————— عوميات حول قروض الاستثمار

بأمر من المصدر المتفق عليها في الوثائق المبررة بعد اتفاق مسبق مع المستفيد المتمثل في المستورد ، فكثيرا ما تقع مشاكل فيما يخص رفع اليد لأن هناك تجاهل من طرف المتعاملين بالبنك .

3 - الإجراء المستعجل و الحجز القضائي: إن الإجراء المستعجل يأتي من خلال إشعار من طرف بنكه بأن المستفيد قد وضع ضمان في حالة التنفيذ و بالتالي التسديد و عموما فإن الإجراء المستعجل يقصد به منع الضامن المقابل حيث يتم رفع هذا الإجراء، إن صاحب الأمر مقيد و الأموال من غير الممكن تحويلها للمستفيد و للبنوك بسبب الإجراء المنقذ، و نفس الشيء يتعلق بالحجز الموقوف ضد الضمان " البنك " في حالة عدم هذا الأخير .

ثانيا : المخاطر التي تتعرض لها الضمانات و التي تغطيها :¹

المخاطر المصرفية : يجب على المصرفي عند اتخاذ أي قرار منح الائتمان محاولة الجواب على السؤال الذي يستغله بصفة دائمة، محل الائتمان يسدد و إذا كان هو الحال فهل يكون في الآجال المتفق عليها من الطرفين و من هذا الأخير يتبين لنا وجود خطرين :

1 - خطر عم التسديد : يعتبر خطر عدم التسديد القرض الممنوح خسارة تامة بالنسبة للمصرفي و يمكن أن يكون نتيجة ل :

- عدم معرفة أو معرفة سطحية للعميل؛
- التقدير السيء لحاجات التحويل المصرح بها من طرف طالب التمويل فيما يخص : نوع الائتمان المطلوب و أهمية المبالغ؛
- التقدير الخاطئ لقدرات التسديد ، كما تظهر من خلال تحليل نقدي لحسابات الاستغلال التقديرية مخطط التمويل .

2 - خطر التجميد أو عدم التسديد في الآجال :² يمكن أن لا يتم الائتمان في الآجال المتفق عليها في حالة تقدير خاطئ لقدرات التسديد أو عدم احترام الالتزامات المتخذة من طرف مستفيد التمويل و منه التأخر في التسديد يرتبط بنتائج أهمها :

- **بالنسبة للمصرفي :** اختلال في تقديره لدخول الإيرادات مما يؤثر على تقديرات في مجال السيولة.
- **بالنسبة للمستفيد من الائتمان:** ارتفاع في تكلفة الأموال هذا الارتفاع ناتج عن التكاليف المالية المرتبطة بالائتمان .

¹ منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر (الهندسة المالية باستخدام التوريق و المنتجات) منشأة المعارف، الاسكندرية ، ص 64

² أخري فريد، مرجع سبق ذكره، ص 62 .

الفصل الثاني : ————— عوميات حول قروض الاستثمار

- وسائل تدارك المخاطر: هناك تصور عام مفاده أنه بما أن طالب الائتمان في استطاعته تقديم ضمانات أو عينة تناسب المبلغ المطلوب اقتراض فيكون مستحق للتمويل، لكن التصور خاطئ؛

فعند تمويل مؤسسة لا يمكن أن تكون الضمانات المطلوبة أقل من الائتمان الممنوح .

و من الضوابط و العوامل التي يعتمد عليها المصرفي و التي تساعد في اتخاذ قراره نذكر منها :

أ - الثقة :و تشمل جوانب عديدة .

- بالنسبة للمصرفي اتجاه زيونه :
- الثقة في قدراته على عدم إفشاء أسرار و معلومات تخصه أو تخص نشاطه؛
- الثقة في قدراته التخطيطية .

2 - دراسة النقود : يتوجب على المصرفي دراسة السوق و هذا من أجل تحديد نسبة عدم تسديد الدين من طرف العميل بحيث يحاول المصرفي جمع أقصى معلومات عن السوق و هذه الدراسة تشمل :

- حالة الانكماش الاقتصادي؛
- نمو أو اتجاه إلى إعادة النمو؛
- كما يجب على المصرفي من خلال الدراسة معرفة مكانه قطاع النشاط في الاقتصاد الوطني .

3 - مردودية المؤسسة: يجب أن تتضمن ¹:

- التحليل المالي و المحاسبي واسطة ميزانيات نهاية النشاط و الوثائق المحاسبية الخاصة بحسابات الاستغلال ، حسابات النتائج...الخ؛
- حالة المؤسسة بالنسبة إلى مؤسسات أخرى من نفس الحجم تمارين نفس النشاط .

4 - قدرات تسديد المؤسسة :على المصرفي أن يقيم إذا كان الائتمان المطلوب و الممنوح يسدد في أجل و هذا التقييم ناتج عن معرفة النشاط الممارس في مختلف أوجه و مردودية المؤسسة يساعد في اتخاذ القرار المناسب بمنح أو رفض طلب الائتمان و في حالة القرار الإيجابي يسمح بتجديد نوع الائتمان الذي يسمح من الصندوق بالإمضاء، قرض الاستغلال قرض الاستثمار.²

¹ افري حميدة، شادي احميدة، مرجع سبق ذكره، ص 64 .

² افري حميدة؛ مرجع سابق، ص 64 .

خلاصة الفصل الثاني :

مما سبق و تطرقنا إليه في الفصل الثاني نستنتج :

- تعتبر قروض الاستثمار قروض طويلة الأجل على عكس قروض الاستغلال؛
- تميز قروض الاستثمار بدرجة كبيرة من المخاطر؛
- توجد عدة أنواع لقروض الاستثمار و من أهمها القرض الايجاري(Leasing)؛
- على البنك التجاري أن يدرس ملاءة العميل جيدا قبل منحه القرض؛
- من أهم الضمانات التي يقبلها البنك الرهن العقاري.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الفلاحة

والتنمية الريفية - وكالة

القرارم قوقة - 837-

تمهيد الفصل:

بعد أن تطرقنا في الفصلين السابقين إلى البنوك التجارية، وقروض الاستثمار إضافة إلى كل المخاطر والضمانات المتعلقة بقروض الاستثمار سوف نتطرق في الفصل الثالث إلى الدراسة التطبيقية التي نوجز من خلالها ما حصلنا عليه من معلومات أثناء فترة التبرص ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارم قوقة -ميلة- .

فبنك الفلاحة والتنمية الريفية متخصص في القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الحرفية وتمويل أنشطة الصناعات الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف، إلا أن هذا لا يمنعه من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل.

و سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث هي:

- المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- المبحث الثاني: القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارم قوقة؛
- المبحث الثالث: آلية منح وتسيير القروض الاستثمارية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارم قوقة.

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي تأسس سنة 1982 مهمته تطوير الفلاحة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى كل متعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ثم تقديم وكالة القرام قوقة في نهاية المبحث الثالث.

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وتنظيمه.

أولاً: تعريفه:

تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني وذلك بمقتضى المرسوم رقم 83/206 المؤرخ في 13/03/1982، وهو عبارة عن شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 330000000000 دج، مقره الرئيسي 17 شارع العقيد عميروش الجزائر العاصمة يتمتع بالاستقلال المالي كما يعد تاجرا في تعاملاته مع الغير.

وقد ورث تمويل القطاع الفلاحي عن البنك الوطني الذي كان يمنح القروض للقطاع الفلاحي والتجمعات الفلاحية للاستيراد والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص، وبذلك أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك متخصص مهمته تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المختلفة في الريف، وذلك قصد تطوير الريف وتطوير الإنتاج الغذائي على الصعيد الوطني.

ثانياً: تطوره

مر البنك بالمراحل التالية:

(1) المرحلة الأولى: (1991_1999)

في هذه الفترة تم صدور قانون 10/90 والمتعلق بالنقد والقرض في 14/04/1990 والذي نص على نهاية فترة تخصص البنوك وبموجبه وسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية أفقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقة مميزة في المجال التقني.

✓ كما أن هذه المرحلة شهدت محاولة مواكبة التطور بإدخال التكنولوجيا في عمليات البنك بتزويد مختلف وكالاتها بأجهزة الإعلام الآلي؛

✓ كما تم تشغيل بطاقة التسديد والسحب، أدخل عملية الفحص السلبي لفحص وإنجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي .

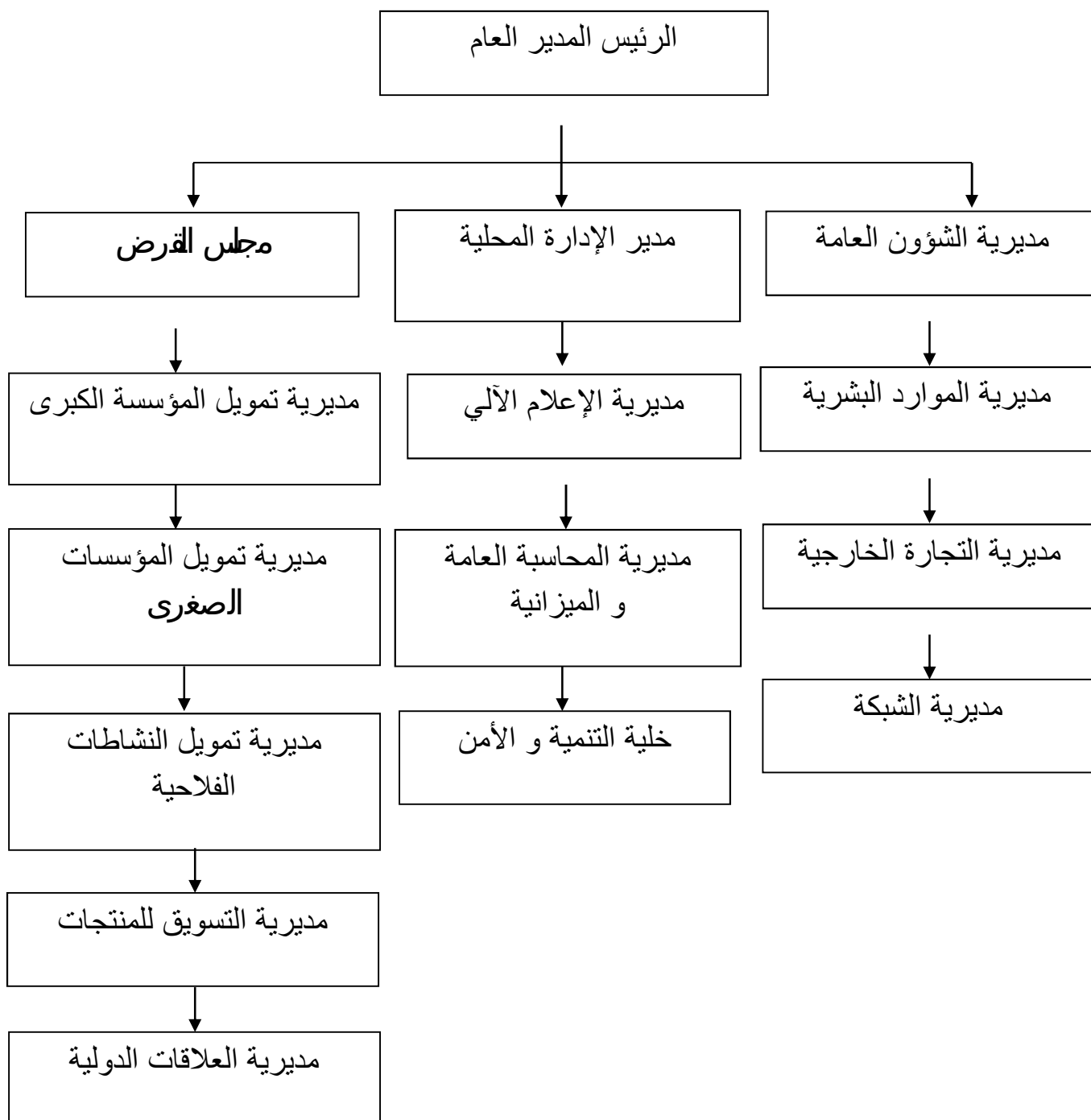
(2) المرحلة الثانية: من سنة 2000 إلى يومنا هذا

تعتبر فترة حاسمة لأنها تزامنت مع تطورات اقتصادية هامة في البلاد وهذا ما كرس ضرورة البنك وأهميته في الاقتصاد الوطني فهو ممول أكثر من 80% من التجارة الخارجية وممول أكبر نسبة من مشاريع برنامج الدعم الفلاحي وكذلك ما يسعى البنك إليه هو تعميم برامج التكوين لفائدة موظفيه بصفة دورية .

ثالثاً: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يوضح الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر : وثائق داخلية من البنك

المطلب الثاني : مهام و أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

إن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يسعى إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في التحويل الفلاح وذلك من خلال تحديد مختلف المهام التي تساعد على تدعيم هذا القطاع الحيوي.

أولاً: مهامه:

تتمثل مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية في :

- وضع الإمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لدعم تنمية القطاع الفلاحي، و تساهم في تنمية العالم الريفي كالأطباء و الصيدليين ،أطباء الأسنان ، الحرفيون، والصناعة التقليدية وتجار الخواص.

- التطور الاقتصادي للوسيط الفني؛

- اعتباره كأداة من أدوات التخطيط المالي قصد الفلاحة المسطرة في مختلف المستويات التنموية.

كما يقوم بالعمليات التالية:

- منح القروض طويلة و متوسطة الأجل؛

- معالجة جميع العمليات البنكية (قروض، صرف ،خزينة)؛

- تعامل مع مؤسسات القروض المتعلقة بالتجارة الخارجية.

ثانياً : أهدافه

تتخصر أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية فيما يلي:

- الحفاظ على حصته في السوق و التأقلم مع هذه التغيرات؛

- جلب الزبائن لتحقيق أكبر ربح ممكن؛

- تطوير جودة الخدمة و العلاقات مع الزبائن؛

- إبقاء أكبر بنك في البلد؛

- العمل على توسيع شبكته لتلبية كل المتطلبات عبر التراب الوطني؛

- شهود نمو توسيع و تبدل جذري في هيكله هذه المرحلة الانتقالية؛

- توسيع إدخال الإعلام الآلي وكل وسائل التكنولوجيا الحديثة.

المطلب الثالث : تقديم وكالة القرام قوقة و هيكلها التنظيمي

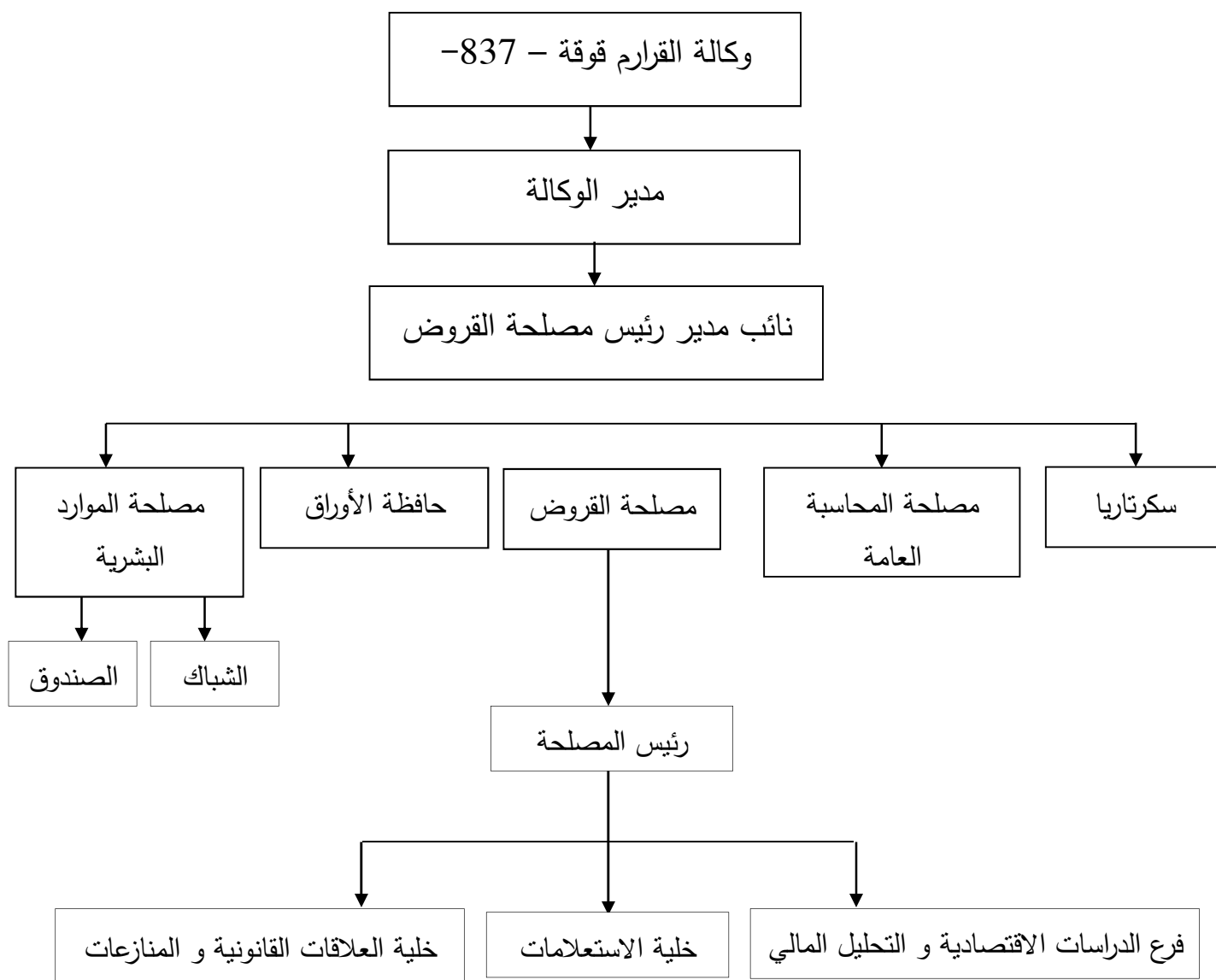
أولاً: تعريف وكالة القرام قوقة

وكالة القرام قوقة هي إحدى وكالات بنك الفلاحة و التنمية الريفية، أنشأت في 19 سبتمبر 1983م التي تحمل العلامة -837- تتكفل بتمويل القطاع الفلاحي ،ويقع في 1 نهج ساحة البلدية يتوسط البلدية واتصالات الجزائر، ويعمل بالبنك 13 موظف بالإضافة إلى 3 حراس يعملون بالتناوب وعاملين للتنظيف، ويعمل البنك على تغطية احتياجات دائرة القرام قوقة بالإضافة إلى البلديات المجاورة لها مثل حمالة ، سيدي مروان ، الشبقارة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة القرارم قوقة -837-

يوضح الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة القرارم قوقة-837-

شكل رقم(02) : هيكل تنظيمي لوكالة القرارم قوقة



المصدر : أرشيف وكالة القرارم قوقة - 837 -

المبحث الثاني: القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرام قوقة -837-

يقوم البنك بتقديم أنواع مختلفة من القروض سواء للقطاعات العامة أو الخاصة ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة النشاط الذي يريد العميل تمويله أ هو للاستغلال أم للاستثمار وسنتناول في المطلب الأول قروض الاستغلال (قصيرة الأجل)، وفي المطلب الثاني قروض الاستثمار.

المطلب الأول: قروض قصيرة الأجل (الاستغلال)

يوجد نوعين من القروض القصيرة الأجل وهي إما أن يمنح البنك أموال فعلية (القرض نقدا) وإما أن يمنح البنك الثقة فقط .

أولاً: قروض بالإمضاء

هنا لا يمنح البنك نقودا، وإنما يعطي ثقته فقط (الكفالة) أي أنه في حالة عجز العميل عن السداد يضطر البنك إلى تسوية تلك الالتزامات، تستعمل غالبا لتمويل الصفقات العمومية وتكون فائدة البنك الحصول على مصاريف أو عمولات تسحب من حساب العميل كل ثلاثة أشهر، حيث تكون المصاريف 1 % إذا كانت الكفالة في بداية النشاط و5% إذا كانت في نهايته .

ثانيا: قروض موسمية:

تعتبر من أهم القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهي قروض موجهة لتمويل احتياجات ناتجة عن نشاط موسمي والخاص بقطاع الفلاحة، القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الخضر، تربية الدواجن، تسمين العجول، كماتعتبر نسبة السداد فيها جد عالية.

المطلب الثاني: قروض متوسطة وطويلة الأجل (الاستثمار)

يقدمها البنك للمؤسسات الخاصة من أجل اقتناء معدات الإنتاج، وتوجد عدة أنواع من قروض الاستثمار التي يملوها البنك .

أولاً: قروض متوسطة وطويلة الأجل في إطار الدعم الفلاحي :

وهي عبارة عن قروض ثلاثية ، حيث يساهم البنك ب 30% والعمل ب 30% والمصالح الفلاحية (دعم) ب 40%.

ثانيا: قروض الاستثمار الخاص ب (ANSAJ):

قرض ممول من طرف الدولة حتى يتسنى للشباب الذي تتراوح أعمارهم بين 19-25 سنة من خلق مشاريع خاصة، يتراوح مبلغ القرض بين 1000000 دج و 10000000 دج، يحصل العميل من امتيازات جبائية حيث أنه معفى من دفع الضرائب والرسوم لمدة 3 سنوات، كما يحصل على دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بنسبة 29%، بشرط يجب أن يكون طالب القرض منخرط في صندوق ضمان القرض.

ثالثا: قروض الاستثمار الخاص ب(CNAC):

هي تلك القروض الموجهة للبطالة التي تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة، نظرا لما تتميز به من مخاطر فإن البنك يشترط ضمانات مختلفة منها الرهن الحيازي، الرهن العقاري، الكفالة، التأمين على المعدات .

رابعا: قروض طويلة الأجل:

تتعلق بالنشاطات الفلاحية وتتمثل في حفر الآبار، غرس الأشجار، الأحواض المائية تقدر نسبة الفائدة ب 8%.

خامسا: القرض الايجاري

هو قرض موجه لتمويل الأصول الثابتة في الميزانية ، معدل الفائدة المطبق هو 9% حيث 4% مدعم من طرف الدولة.

المبحث الثالث : آلية منح وتسيير القروض الاستثمارية.

عند منح اي قرض إستثماري يجب إتباع الخطوات التالية :

المطلب الأول : مراحل منح قرض إستثماري وكيفية تسديده.

تعتبر عملية منح القروض من أهم الأعمال و الوظائف التي يقوم بها البنك حيث تمر عملية منح القرض الإستثماري بمجموعة من المراحل المتسلسلة و التي يمكن إيجازها فيمايلي:

أولا : مراحل منح قرض إستثماري.

1- المرحلة الأولى: الفحص الأولي لطلب القرض

يقوم البنك بدراسة طلب لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفق لسياسة الإقراض و خاصة من حيث غرض القرض و أجل الإستحقاق و أسلوب السداد يساعد في عملية الفحص المبدئي و الإنطباعات التي تعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك التي تبرر شخصيته و قدراته وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشأة خاصة من حيث حالة أصولها و ظروف تشغيلها ومن خلال الأموال يمكن إتخاذ قرار مبدئي إما بالإستمرار في إستكمال دراسة الطلب أو الإعتذار عن قبوله.

2- المرحلة الثانية : التحليل الإئتماني للقرض.

يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانية العميل الإئتمانية من حيث شخصيته و سمعته و قدرته على سداد القرض بناء على المعلومات السابقة للبنك و مدى ملائمة رأس ماله من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الإقتصادية المختلفة و التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة .

3- المرحلة الثالثة : التفاوض مع المقترض.

بعد التحليل المتكامل للمخاطر الإئتمانية، وبناءا على المعلومات التي يتم تجميعها و التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعمل يمكن تحديد مقدار القرض و الغرض الذي يستخدم فيه و كيفية صرفه وطريقة سداده ومصادر السداد و الضمانات المطلوبة و سعر الفائدة و العمولات المختلفة و يتم الإتفاق على هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك و العميل.

4- المرحلة الرابعة : إتخاذ القرار

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل أو عدم قبول شروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد ثم إعداد إقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة تطلب البيانات الاساسية التي تخص المنشأة طالبة الإقتراض ومعلومات عن مديونيتها لدى البنك و موقفها الضريبي و وصف القرض و الغرض منه والضمانات المقدمة و مصادر السداد وملخص الميزانية للسنوات الثلاثة الأخيرة والتعليق عليها و مؤشرات السيولة والنشاط و الربحية و المديونية والتوصيات بشأن القرض، وبناءا على هذه المذكرة تتم الموافقة على منح القرض من السلطة الإئتمانية المختصة .

5- المرحلة الخامسة: صرف القرض

و يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقرض على اتفاقيات وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة، إضافة إلى استيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض .

6- المرحلة السادسة: متابعة القرض والمقرض.

الهدف من هذه المتابعة هو الإطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث تغيرات في مواعيد السداد المحددة وقد تظهر من خلال المتابعة وتتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد الإقراض لفترة أخرى.

7- المرحلة السابعة: تحصيل القرض.

يقوم البنك بتحصيل مستحققاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا لمقابلته أي ظروف المتابعة وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل القرض .

ثانيا : كيفية تسديد القرض الاستثماري:

يتم تسديد القرض من أصل و فوائد و مصاريف كل شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة حسب طبيعة النشاط و حسب الإتفاق الذي يتم بين الطرفين إذا يتعهد المقرض قبل حلول أجل التسديد بتوفير رصيد كاف في حسابه البنكي.

يتم التسديد لدى البنك الفلاحة و التنمية الريفية بالوكالة التي يتعامل معها المقرض أو في أي مركز دفع يحدده بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

ثالثا: تقدير تكلفة خطر القرض الاستثماري

حسب التصنيف المعمول به داخل بنك الفلاحة و التنمية الريفية، تمر الديون بأربعة مراحل هي :

-ديون متعثرة للتسوية(**créances Echues à régulariser**):وهي مجموع الديون التي تأخر أصحابها عن تسديدها لمدة ثلاثة أشهر.

-ديون معلقة (**créances en souffrance**):وتضم كافة الديون التي لم يتم تحصيلها لمدة ستة أشهر.

-ديون مشكوك في تحصيلها(**créances douteuses**):وهي الديون التي تعدت مدة عدم سدادها تسعة أشهر.

-ديون معدومة (**créances impayés**):إذا لم يقم العميل بتسديد القروض المترتبة عليه خلال سنة يتم تصنيف هذه القروض نهائيا إلى ديون معدومة، ويتم وضع مخصصات لها في الميزانية، ويأشرك البنك بعدها في تغطية الخسارة اللاحقة به، إما عن طريق التسوية الودية والتي من المفروض أنه قد شرع بها لحظة تأخر العميل عن السداد لمدة ستة أشهر، و إما عن طريق التسوية القضائية، و السعي وراء تحقيق الضمانات.

المطلب الثاني : دراسة حالة قرض استثماري.

يتم في هذا المطلب دراسة حالة قرض متوسط المدى لتمويل شراء جرار فلاحي.

1- مكونات ملف القرض: يحتوي الملف على الوثائق التالية :

- طلب خطي موضح فيه ، قيمة القرض ، مدته ، الضمانات...(الملحق 01).
- نسخة طبق الأصل من بطاقة الفلاح(الملحق 02).
- عقد الملكية (ملكية العقار ، الأرض ، المحل التجاري).
- صور للميزانيات المحاسبية لخمس سنوات(الملحق 03) ويقوم بإعداده مكتب دراسات مختص.
- منتجات المشروع لمدة خمسة سنوات(الملحق 04).
- أعباء المشروع لمدة خمسة سنوات(الملحق 05).
- جدول حسابات النتائج لنشاط الخمس سنوات(الملحق 06)ويقوم بإعداده مكتب دراسات مختص.
- الوضعية الجبائية للمقترض(بما انه فلاح فهو لا ينتمي لأي صندوق) .
- عقد الكراء أو عقد الملكية أو عقد إمتياز (مدته تساوي القرض فأكثر).
- فاتورة شكلية للعتاد موضوع القرض(الملحق 07).
- يجب أن يكون الملف على ثلاث نسخ.

2- لمحة حول الملف:

طبيعة المشروع : زراعة الحبوب و البقول الجافة (جرار فلاحي)

مكان المشروع : سقدا (القرام)

نوع القرض : قرض متوسط المدى.

تكلفة المشروع : 145.000,00 د.ج

قيمة القرض : 1.015.000,00 د.ج 70%

المساهمة الفردية : 435.000,00 د.ج 30%

مدة القرض : خمسة سنوات

-اهتلاك أربع سنوات

-تأجيل التسديد سنة واحدة

مدة الإستعمال : سنة واحدة

معدل الفائدة : 5,5%

3- معلومات حول طالب القرض :

تقديم المشروع: يقع المشروع بمشقة سقدا ببلدية القرام قوقة على الطريق الوطني رقم 05 الرابط بين ولاية جيجل و قسنطينة.

نظرا للاحتياجات الخاصة لتوسيع و تطوير الإنتاج الزراعي أو الفلاحي بشتى أنواعه (مختلف الحبوب ، البقول الجافة بأنواعها) قام الفلاح بطلب قرض متوسط المدى لتمويل شراء جرار فلاحي جديد.

4- الضمانات المقدمة من طرف الزبون للبنك:

- رهن سيارة من نوع بوجو 406 مع إعداد الخبرة لفائدة البنك .
- تعهد موثق برهن الجرار الفلاحي موضوع القرض لفائدة البنك و التأمين الشامل ضد جميع الأخطار لفائدة البنك متجددة طول مدة القرض ووكالة لفائدة البنك بتجديد التأمين.
- دفع المساهمة الفردية.

- امضاء السندات لأمر(3 نسخ) (الملحق 08)

- إمضاء رسالة سقوط أجل القرض (الملحق 09)

5- الأرضية : يمنح القرض وفقا للأراضي الفلاحية التي يحوز عليها سواء وفق:

1- عقد الملكية.

2- عقد الكراء.

3- عقد الإمتياز للإستغلال بصفة فردية.

- شرط أن تكون مدة الكراء أو الإمتياز تساوي أو أكبر من مدة القرض.

6- الدراسة المالية الإقتصادية:

الفاتورة الشكلىة: لابد أن يرفق الملف أو الدراسة بفاتورة تشكلىة من عند مورد معترف به و التي على أساسها تقوم بالدراسة المالية (الملحق 07)

7- زيارة الموقع: يقوم البنك أو المصلحة منح القرض بزيارة ميدانية للموقع للتأكد من الوسائل و العتاد الذي يجوز عليه الزبون (الأراضي الفلاحية ، الآلات و المعدات و الماكينات الفلاحية ...) و معرفة مدى قدرته مستقبلا للقيام بنشاطه على أكمل وجه.

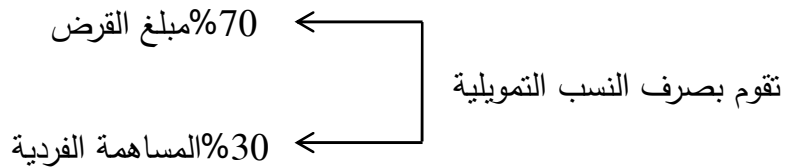
8- القرار النهائي للبنك:

بعد إنتهاء من عملية دراسة الملف سواء التأكد من صحة الوثائق الموجودة في الملف و التأكد من عدم صدور إسمه ضمن جداول مركزية المخاطر و جداول عوارض الدفع. يرسل الملف إلى المديرية الجهوية للاستغلال (مصلحة القروض).

و التي بدورها تقوم بدراسة الملف مرة أخرى و ذلك عبر مجلس القبول المتكون من المدير الجهوي للاستغلال و مختلف المدراء الفرعيين.

9- مرحلة تقديم الشيك : (المنح الفعلي للقرض).

هنا تقوم بمواجهة جميع الوثائق التي يشمل عليها الملف سواء تسجيل إتفاقية القرض باللغة العربية و غيرها.



في الحساب الخاص لتلك العملية و تحرير الشيك بمبلغ أو الثمن الفعلي أو الحقيقي الموجود في الفاتورة الشكلية للمشروع ، وذلك لأمر المورد.(الملحق10).

10- مرحلة تقديم الضمانات و الإحتياجات غير الحاضرة:

بعد حصول الزبون على الجرار موضوع القرض يقوم بالإبقاء بالتعهدات السابقة وهي:

- التأمين الشامل ضد جميع الأخطار لفائدة البنك؛
- رهن حيزاي من الدرجة الأولى للجرار للممول لفائدة البنك؛
- تقيد رخصة سير الجرار بمصلحة تسجيل السيارات و العربات على مستوى الدائرة.

11- مراقبة القرض:

يقوم البنك بزيادة ميدانية أخرى بعد حصول الزبون على جرار للتأكد من مدى مطابقة النوع المقدم في الفاتورة الشكلية الأولى المقدمة في طلب القرض.

منح جدول الإهلاك للزبون لمعرفة تواريخ استحقاق كل قسط (الملحق11)، ويبقى للبنك الحرية في إجراء زيارات ميدانية فجائية لمراقبة القرض أو الزبون.

- من الإجراءات التي يتبعها البنك لمنح قرض تمويل شراء جرار فلاح؛
- بعدها يتقدم العميل إلى البنك و إعطاء ملف القرض يتم بذلك وصل استلام الملف(الملحق12)؛
- طلب التحقق من مركزية المخاطر و مركزية عوارض الدفع إذا كان العميل لديه دين في بنك آخر (الملحق 13)؛

- مراقبة إثبات حالة قبل التمويل (الملحق 14)؛

- بعد مراقبة إثبات حالة قبول التمويل يتم إجراء وثيقة تضم كل المعلومات التي تخص الفلاح من قبل موظفي مصلحة القرض (الملحق 15)؛

- يتم تقديم الوثائق المدروسة من طرف مصلحة القرض إلى مدير الوكالة لمعرفة رأيه (الملحق 16)؛

- يتم تقييم معلومات عن نوعية القرض الممنوح للعميل (الملحق 17)؛

- بعد دراسة الملف من طرف المديرية الجهوية للقرض تقوم بإعطاء الموافقة على القرض (الملحق18)؛

- بعد الموافقة على القرض يتم قبول الملف (الملحق 19)؛

- في النهاية تقدم الوكالة للعميل مبلغ القرض و الشيك (اتفاقية القرض)(الملحق 20).

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال الدراسة التطبيقية في الفصل الثالث حاولنا الربط بين الفصل الأول:مدخل إلى البنوك التجارية و الفصل الثاني: عموميات حول قروض الاستثمار، ومن خلال الزيارة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرام قوقة اطلعنا على الواقع الميداني لمنح القروض الاستثمارية و تسييرها. توصلنا إلى النقاط التالية:

- توجد مصلحة في البنك مختصة في منح القروض؛
- تعتمد هذه المصلحة على الإستراتيجية العامة للبنك في منحها للقروض و تسييرها.

الخاتمة العامة

الخاتمة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي كان تحت عنوان آلية منح و تسيير القروض الاستثمارية في البنوك التجارية توصلنا إلى جملة من النتائج سواء متعلقة بالجانب النظري أو التطبيقي أهمها ما يلي:

أولاً: نتائج الجانب النظري

- تقوم البنوك التجارية بتجميع الأموال من القنوات الادخارية و توجيهها نحو الاستخدامات المختلفة سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل؛
- تحاول البنوك التجارية تحقيق أكبر قدر من الأمان و الربحية و السيولة في معاملتها المالية؛
- تتعرض البنوك التجارية إلى مخاطر مختلفة عند تقديمها لقروض الاستثمار؛
- تؤدي البنوك التجارية مجموعة من الوظائف التقليدية المتمثلة في قبول الودائع بكافة أنواعها و منح القروض و خلق النقود إضافة إلى وظائف أخرى حديثة و المتمثلة في فتح الإعتمادات مستندية؛
- تعتبر قروض الاستثمار أهم القروض التي تقدمها البنوك التجارية نظراً لدورها الهام في الارتقاء بالاقتصاد الوطني، إلا أنها تتميز بمخاطر جد عالية؛
- من أجل الوقاية من المخاطر يلجأ البنك إلى إتباع سياسات احتياطية تتمثل في تحليل مالي يسبق عملية إتخاذ القرار وكذلك الحصول على ضمانات مختلفة (الرهن الحيازي، الرهن العقاري،.... إلخ) كفيلة بتغطية الخطر في حالة وقوعه.

ثانياً: نتائج الجانب التطبيقي:

- يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية مصدراً هاماً تلجأ إليه المؤسسات و الأفراد لطلب التمويل؛
- يجب على الوكالة المانحة للقروض الاستثمارية دراسة وتحليل الملاءة المالية للمقترض جيداً قبل إتخاذ قرار منح القرض؛
- يتمتع بنك الفلاحة و التنمية الريفية بكفاءة في تسيير القروض الاستثمارية؛
- يرجع القرار الأخير في قبول أو رفض طلب القرض إلى المديرية الجهوية بحيث لا تكون الكلمة الأخيرة تحت تصرف مدير الوكالة؛
- طول الإجراءات المتبعة من أجل دراسة ملف طلب القرض قد يعيق الزبون.

ثالثاً: إختبار الفرضيات:

على ضوء النتائج السابقة يمكن إختبار صحة الفرضيات السابقة:

إختبار الفرضية الأولى: التي تنص على " أن البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية الحيوية التي تعتمد عليها الدول في تنميتها الاقتصادية، ومن وظائفها خلق النقود ومنح القروض"، من خلال النتائج السابقة يتضح لنا صحة الفرضية الأولى؛

اختبار الفرضية الثانية: والتي تنص على " أن قروض الاستثمار من أهم القروض التي تمنحها البنوك التجارية للنهوض بعجلة الاقتصاد" صحيحة بناء على النتائج التي توصلنا إليها؛

اختبار الفرضية الثالثة: والتي تنص على " أن المراحل التي تتبعها وكالة القرارم قوكة في منح قروض الاستثمار هي: الفحص الأولي لطلب القرض والتحليل المالي له" صحيحة بناء على ما تم ذكره في الجانب التطبيقي.

التوصيات:

- بناءً على النتائج المتوصل إليها سابقا نقترح التوصيات التالية:
- العمل على استخدام الشفافية المتعلقة بالبيانات الخاصة بالبنك لجذب المدخرين؛
 - ضرورة مواكبة البنوك التجارية التطورات الاقتصادية التي تشهدها البلاد و التأقلم مع المتغيرات والظروف الجديدة؛
 - إخضاع العاملين لدورات تدريبية و تكوينية و بالأخص في مجال العلاقات مع الزبائن؛
 - التواصل الدائم بين إدارات التدقيق الداخلي في البنك و مؤسسات التدقيق الخارجي و السلطات الرقابية لتعزيز العلاق التكاملية؛
 - العمل على تطبيق القواعد الاحترازية لمقررات لجنة بازل لتقليل من حدة المخاطر؛
 - تشجيع و ترقية الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية من أجل تحسين إيرادات البنوك و الرفع من مستوى الاقتصاد الوطني.
 - العمل على تقليص مدة دراسة ملفات قروض الاستثمار و تخفيف من حجم الوثائق الإدارية.

آفاق الدراسة:

- من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح دراسات مستقبلية يمكن أن تكون محل بحث:
- دور القروض الاستثمارية في التنمية الاقتصادية؛
 - كيف يمكن للبنوك التجارية صياغة استراتيجية من شأنها تسيير مخاطر القروض الاستثمارية؛
 - ما مدى تأثير السياسة الإقراضية على منح القروض الاستثمارية.



قائمة المراجع

1-المراجع بالعربية:

أولاً: الكتب:

- أحمد بوراس، أسواق رؤوس الأموال، مطبوعات جامعة منشورات الجزائر، 2003.
- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطبع والنشر، بيروت، 1996.
- أكرم ملكية، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، الجزائر، 2001.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 7، الجزائر، 2010-2011.
- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها الدار الجامعية للنشر والإسكندرية، 2000.
- خالد هيب الراولا، إدارة العمليات المصرفية، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003.
- رشاد عصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- زياد سليم رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، ط6، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، 1997.
- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، ط2، دار المسيرة، دار الصفاء، عمان، 1996.
- زينب عوض الله، اقتصاديات التطور والمال، الدار الجامعية، بيروت، 1991.
- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف الإسكندرية 2005.
- شاكِر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- صبحي تادرس فريصة، مدحت العقاد، النقود والبنوك العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
- صبحي تادريس فريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والعلاقات الاقتصادية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
- طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2007.
- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر أفراد، إدارات، شركات، بنوك، مخاطرة الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- عادل احمد حسين، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعية الجديدة الإسكندرية، 2010.

- عبد المطلب عبد الله، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
 - عبد المعطي رضا أرشيد، **إدارة الائتمان**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1999.
 - عبد النعيم محمد مبارك، **مبادئ الاقتصاد**، الدار الجامعية، الإسكندرية 1997.
 - عيد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة ثبات الجامعية، الإسكندرية، 2008.
 - قدور المكي، **الوساطة المالية ودورها في تحفيز الاستثمار**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة ورقلة، 2013.
 - محمد يونس، عبد المنعم مبارك، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
 - محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الاسلامي**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
 - محمود حسين الوادي، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
 - محمود سحنون، **دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مطبعة جامعة منتوري، قسنطينة، 2003-2004.
 - مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، مصر، 1985.
 - مصطفى رشيد شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الجزائري، 1981.
 - منير إبراهيم هندي، **ادارة البنوك التجارية**، ط3، كلية التجارة، جامعة طنطا، 1997.
 - منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر (الهندسة المالية باستخدام التوريق والمنتجات)** منشأة المعارف، الإسكندرية.
 - ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
 - عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
- ثانياً: -المذكرات:**
- خديجة بوطلاعة، **ادارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، المركز الجامعي، م ج بوالصوف، ميلة، 2013.
 - شادي رشيدة، **بوعشيش خدوجة، تسيير مخاطر القروض في البنك التجاري وآثاره على التنمية الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم الاقتصاد، تخصص نقود وبنوك، المركز الجامعي بحي فارس المدية، 2005، 2006.

- عيساوي سهام، مريوت أمال، آليات منح القروض الاستثمارية في البنوك التجارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس تخصص مالية، المركز الجامعي ميله، 2012/2013.
- قدور المكي، الوساطة المالية ودورها في تحفيز الاستثمار، رسالة ماجستير منشورة، جامعة ورقلة، 2013.
- مصطفىاوي أمينة، إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة المدية، 2009، 2008.
- ثالثا: الملتقيات والمحاضرات:
 - رقية شرون، ادارة المخاطر في البنوك التجارية ومؤشرات قياسها، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، واقع وتحديات، جامعة الشلف 25، 26 نوفمبر 2008.
 - شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1992.
 - عمار قرفي، محاضرات غير منشورة في الاقتصاد البنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ - ميله -، 2015 - 2016.

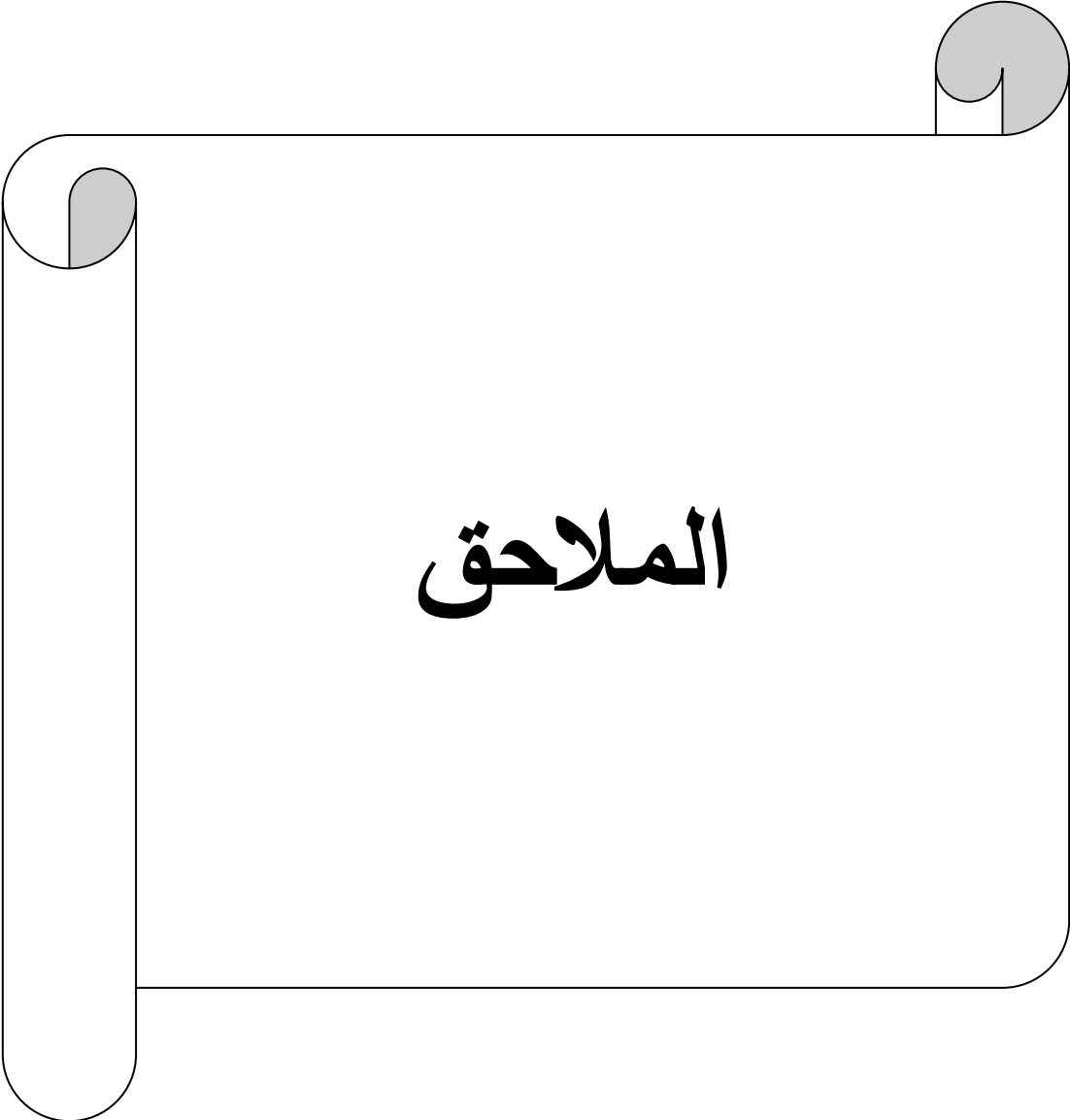
2-المراجع بالفرنسية :

أولا: الكتب:

1. Eric monchon, analyse bancaire de l'entreprise, economeca, paris 2001.
2. F.Boiyacoub : l'entreprise et le financement bancaire, edition casbah.2000.

ثانيا: المذكرات:

3. BERKAL. Sofia, les relations Banques / Entreprises publiques : Partes et limites ; mémoire En vue de l'obtention du diplôme de magister en sciences économiques option : Gestion des entreprise, Université mouloud Mammeri de tiz-ouzou, 2012.



الملاحق

الملاحق (1)

Mr Boulkroune ~~Rabah ben Ahmed~~

Mechta Seguedel /Grarem Gouga

W.Mila

A Monsieur ;

Le Directeur de la Banque de l'agriculture
Et du développement rural BADR /agence De
Grarem Gouga

Objet : Demande d'un crédit bancaire

Monsieur,

J'ai l'ample honneur de venir très respectueusement solliciter votre grande et bienveillance de bien vouloir m'accorder un crédit bancaire (CMT) d'un montant de 1 015.000.00 Da et ce pour acheter le matériel suivant :

-couver croup 10/20.

-Râteau

-charrue 03 disques

-remorque05 T

Dans l'attente d'une réponse que je souhaiterais favorable veuillez agréer Monsieur le Directeur mes salutations les plus distinguées.

Signature de l'intéressé



فلاح
القرارم قووة ولاية ملاح
الرقم: 50.03.17.43 39820

I. Résumé du Projet

Il s'agit de : l'acquisition de matériel agricole suivant :

-couver croup 10/20.

-Râteau

-charrue 03 disques

-remorque05 T

Ce Matériel est plus que nécessaire pour l'exploitation car ~~Mr Boulkroune Rabah~~ qui pratique la céréaliculture, c'est précisément pour faciliter les travaux de préparation des terres agricole (labour, recroisement, hersage, semis, transport)

Les résultats attendus :

- Augmentation du revenu familial de l'exploitant par la réduction des charges de location De matériel agricole.
- Facilitation le transport des déferents produits agricoles.

L'enveloppe financière du projet s'élève à : 1 450 000 ,00 DA

II - Contexte du Projet

1 .Besoins du bénéficiaire

Les besoins du bénéficiaire s'expriment dans un cadre Socio-économique essentiellement marqué par le développement de ses capacités en moyen de traction et de préparation du sol qui pourra améliorer les conditions de vie de l'exploitant et de sa famille. Ainsi il a besoin de :

- Financement de matériel agricole.

2. Caractéristiques du Secteur d'activité :

L'exploitant exerce dans le secteur agricole, et spécialisé dans la céréaliculture blé dur, blé tendre et les légumes secs, sur une superficie moyenne de 11 hectares chaque année. Ce qui lui demande le travail du sol pendant chaque début de campagne agricole

3. contextes Institutionnels

Les structures Etatiques qui contribueront à la mise en œuvre du projet, pour garantir sa réussite :

- La banque : BADR.
- les fournisseurs du matériel agricole
- la direction des services agricole

4. Leçons apprises

L'expérience a montré que les charges de préparation des terres agricoles et très importantes et les activités agricoles ont besoin d'une disponibilité de la part de l'exploitant pour aboutir aux résultats attendus, de l'autre côté les charges de préparation du sol deviennent assez importantes, et d'après l'expérience de l'agriculteur ces charges dépassent 50% des autres charges dans l'exploitation

5. complémentarités avec les bailleurs de fonds (banques)

L'exploitant complètera les 30 % du montant global en apport personnel et s'engage à tout frais récurrent ou toute contribution physique.

III- Raisons d'être du projet (justification)

- les travaux de labour au début de chaque campagne agricole
- Apport et transport des semences et différents intrants agricoles.
- Activités très denses durant la période des moissons.
- minimiser les charges de préparation du sol.

a. Objectifs.

❖ Objectifs globaux

Amélioration du cadre de vie de l'exploitant en zone rurale par le renforcement des capacités et des moyens adéquats au progrès et à l'amélioration de l'exploitation.

❖ Objectifs spécifiques .

- Appui a l'exploitant en facilitant les travaux de labour et de préparation du sol ainsi que la diminution des charges.
- Gain de plus de temps à consacrer plutôt aux activités dans l'exploitation.



RATIQUE ET POPULAIRE
DEVELOPPEMENT RURAL
E LA WILAYA DE MILA
E DE L'EXPLOITATION

2015

Mila Le : 26/08/2014

BOUB GRAREM GOUGA

EM GOUGA

et actes : Acte G/pere+Bail de location+Procuration.

S.A.U : 51 Ha
Superficie irriguée : *****

Limite et morcellement :

Exploitation composée de deux parcelles

L'EXPLOITANT

Nom et prénom (s) :

Date et lieu de naissance :

Adresse personnelle :

N° carte professionnelle :

~~BOULKROUN Rabah~~
1965 JUGT 25/04/1973 A GRAREM GOUGA
GRAREM GOUGA
8587 N° NATIONAL 639620

LES ACTIVITES

Activité dominante : céréaliculture

Plantations : 50 Oliviers .

Elevage (Type de production -Importance du troupeau-effectif) :

Autres activités : *****

AUTRES DONNEES :

Exploite 51 ha dont 20 ha en location de Mr BOULKROUNE Ahmed avec bail N° 32/2013 du 17/01/2013 au 16/01/2018 dresse par maître TEBANI Mohamed et 31 ha avec procuration . Plan de production 2014-2015
Céréales 10 ha Blé dur . Légumes secs : 17 ha dont 10 ha pois chiche , 05 ha fèves et 02 ha petits pois .

Le Secrétaire Général

L'agriculteur sus-nommé certifie sincères et exacts les renseignements ci-dessus

7.2. Bilans prévisionnels :

Les bilans prévisionnels ne présentent pas de remarques particulières sauf que le terrain et le génie-civil n'ont pas fait l'objet d'amortissement car il n'a pas été tenu compte des coûts de ces actifs.

Bilan 1 ère année

ACTIF

PASSIF

désignations	montant brut	amortissement	montant net	compte	montant
investissement Foncier				Fonds propres	435000,00
Construction				Fonds social	
Aménagements				Résultat des exercices antérieurs dettes	1660000,00
Installation					
Matériel	1450000,00	72500	1377500,00		
Plantation					
Animaux Reproducteurs					
investissement bruts	1450000,00	72500,00	1377500,00	Emprunt bancaire	213657,50
Stock matières et fournitures	150000,00		150000,00		
Créances d'investissement					
disponibilités	1315000,00		1315000,00	Résultat net	533842,50
Totaux	2915000,00	72500,00	2842500,00	Totaux	2842500,00

bilan 2ème année

Actif				Passif	
désignations	montant brut	amortissement	montant net	compte	montant
investissement Foncier				Fonds propres	435000,00
Construction				Fonds social	
Aménagements				Résultat des exercices antérieurs dettes	2193842,50
Installation					
Matériel	1377500,00	196785,7143	1180714,29		
Plantation					
Animaux Reproducteurs	0,00	0	0,00		
investissement bruts	1377500,00	196785,71	1180714,29	Emprunt bancaire	213657,50
Stock matières et fournitures	170000,00		170000,00		
Créances d'investissement					
disponibilités	2003783,22		2003783,22	Résultat net	511997,50
Totaux	3551283,22	196785,71	3354497,50	Totaux	3354497,50

الجمعية
التجارية
مغزيلي
للخدمات
09/17/43

Actif				Passif	
désignations	montant brut	amortissement	montant net	compte	montant
investissement				Fonds propres	435000,00
Foncier				Fonds social	
Construction				Résultat des exercices	2727685,00
Aménagements				antérieurs dettes	
Installation					
Matériel	1180714,29	168673,4694	1012040,82		
Plantation					
Animaux Reproducteurs	0,00	0	0,00		
investissement bruts	1180714,29	168673,47	1012040,82	Emprunt bancaire	213657,50
Stock matières et fournitures	190000,00		190000,00		
Créances d'investissement					
disponibilités	2174301,68		2174301,68	Résultat net	421988,38
Totaux	3545015,97	168673,47	3376342,50	Totaux	3376342,50

bilan 4ème année

Actif				Passif	
désignations	montant brut	amortissement	montant net	compte	montant
investissement				Fonds propres	435000,00
Foncier				Fonds social	
Construction				Résultat des exercices	3149673,39
Aménagements				antérieurs dettes	
Installation					
Matériel	1012040,82	144577,2595	867463,56		
Plantation					
Animaux Reproducteurs	0,00	0	0,00		
investissement bruts	1012040,82	144577,26	867463,56	Emprunt bancaire	213657,50
Stock matières et fournitures	210000,00		210000,00		
Créances d'investissement					
disponibilités	2720867,33		2720867,33	Résultat net	367325,35
Totaux	3942908,15	144577,26	3798330,89	Totaux	3798330,89

Actif				Passif	
désignations	montant brut	amortissement	montant net	compte	montant
investissement				Fonds propres	435000,00
Foncier				Fonds social	
Construction				Résultat des exercices	3516998,73
Aménagements				antérieurs dettes	
Installation					
Matériel	867463,56	123923,3653	743540,19		
Plantation					
Animaux Reproducteurs	0,00	0	0,00		
investissement bruts	867463,56	123923,37	743540,19	Emprunt bancaire	213657,50
Stock matières et fournitures	230000,00		230000,00		
Créances d'investissement					
disponibilités	3192116,04		3192116,04	Résultat net	318439,49
Totaux	4289579,60	123923,37	4165656,23	Totaux	4165656,23

Unité : DA

مكتب
الدراسات
التحليلية
نادية
مغزيلي
الفرام فوفه ولاية
الرقم 009/17/43

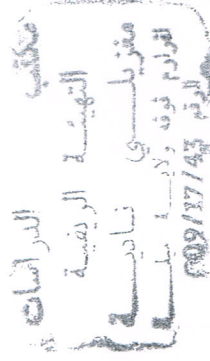
5. Les recettes du projet:

Le chiffre d'affaire prévisionnel de l'exploitation est basé sur la vente de la production animal lait 23.31 % et les veaux et velle 18.50 % et la production végétale qui présente 58 % Des recettes du projet, sont ils sont estimées comme l'indique le tableau ci-dessous.

Tableau N° 5: Tableau détaillé des recettes prévisionnelles de l'exploitation

Recettes	unités	quté	PU	Montant	%	Année 1	Année 2	Année 03	année4	année 5
1 -ventes productions végétal										
pois chiches	qx	80	10000	800000,00	48,19	800000,00	800400,00	800800,20	801200,60	801601,20
olivier	qx	5	10000	50000,00	3,01	50000,00	50025,00	50050,01	50075,04	50100,08
BD	qx	180	4500	810000,00	48,80	810000,00	810405,00	810810,20	811215,61	811621,22
TOTAL 2				1660000,00	100,00	1660000,00	1660830,00	1661660,42	1662491,25	1663322,49
Total Général				1660000,00	100,00	1660000,00	1660830,00	1661660,42	1662491,25	1663322,49

Unité en DA



(5) 62261

Tableau détaillé Des Charges de fonctionnement

Désignation	Quantité	Unité	PU	Montant	%	Année1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5
Charge culture :										
BD	10,00	ha	30000,00	300000,00		300000,00	301500,00	303007,50	304522,54	306045,15
Pois chiche	10,00	ha	35000,00	350000,00		350000,00	351750,00	353508,75	355276,29	357052,68
oliviers	0,50	ha	10000,00	5000,00		5000,00	5025,00	5050,13	5075,38	5100,75
Total 1				655000,00	65,11	655000,00	658275,00	661566,38	664874,21	668198,58
2-Charges des services										
frais préliminaires	ff	-	-	10000,00		10000,00	10500,00	11025,00	11576,25	12155,06
électricité, inergie	ff	-	-	20000,00		32000,00	33600,00	35280,00	37044,00	38896,20
Assurance	ff	-	-	50000,00		50000,00	52500,00	55125,00	57881,25	60775,31
frais de déplacement	ff	-	-	5000,00		10000,00	10500,00	11025,00	11576,25	12155,06
téléphone,fax,internet	ff	-	-	5000,00		10000,00	10500,00	11025,00	11576,25	12155,06
frais de transport	ff	-	-	15000,00		30000,00	31500,00	33075,00	34728,75	36465,19
Total 2				105000,00	10,44	142000,00	149100,00	156555,00	164382,75	172601,89
3. frais divers										
Impôts et taxes		-	-	0,00		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
autres (maintenance,...)	ff	-	-	30000,00		30000,00	31500,00	33075,00	34728,75	36465,19
Total 3				30000,00	2,98	30000,00	31500,00	33075,00	34728,75	36465,19
4-frais de personnels : 01Ouvriers										
Total 4	1,00	ouvriers	216000,00	216000,00	21,47	216000,00	226800,00	238140,00	250047,00	262549,35
Total charges de fonctionnement				810500,0	100,00	1043000,0	1065675,0	1089336,4	1114032,7	1139815,0

Unité en DA

(6) ٢٠٢١

Tableau des comptes résultats:

	Année 0	Année 01	Année 02	Année 03	Année 04	Année 05
1- ventes des produits						
vente de production végétale		1660000,00	1660830,00	1661660,42	1662491,25	1663322,49
chiffre d'affaire (01)		1660000,00	1660830,00	1661660,42	1662491,25	1663322,49
2- Charges production						
matériel agricole	1450000,00					
charges P- végétales		655000,00	658275,00	661566,38	664874,21	668198,58
Total des charges(2)	1450000,00	655000,00	658275,00	661566,38	664874,21	668198,58
Marge brute (1-2)	-1450000,00	1005000,00	1002555,00	1000094,04	997617,04	995123,91
3 - charges de structure						
frais personnel		216000,00	226800,00	238140,00	250047,00	262549,35
frais services		142000,00	149100,00	156555,00	164382,75	172601,89
frais divers		30000,00	31500,00	33075,00	34728,75	36465,19
total des charges(3)		388000,00	407400,00	427770,00	449158,50	471616,43
Excédent brut d'exploitation (EBE)	-1450000,00	617000,00	595155,00	572324,04	548458,54	523507,49
frais financiers		10657,50	10657,50	10657,50	10657,50	10657,50
Dotations aux amortissements		72500,00	72500,00	72500,00	72500,00	72500,00
résultat brut d'exploitation (RBE)	-1450000,00	533842,50	511997,50	489166,54	465301,04	440349,99
IBS	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
résultat net exploitation (RNE)	-1450000,00	533842,50	511997,50	489166,54	465301,04	440349,99
Cash flow	-1450000,00	606342,50	584497,50	561666,54	537801,04	512849,99
cash flow actualisé	-1450000,00	551220,45	483055,79	421988,38	367325,35	318439,49

Unité : DA

الملحق (7)

SARL ROCHE BLANCHE
IMPORT - EXPORT
MATERIELES AGRICOLES

ROUTE NATIONALE HAMMA BOUZIANE CONSTANTINE -ALGERIE-

RC N° : 07 B 0067191/FAX : 031 84 25 19 MOBILE : 0553 90 50 76

NIF: 000725020003862 ART: 25020254071

DATE: 24/05/2015

CLIENT: BOULKROUN RABAH

Adresse : MILA

FACTURE PROFORMAT N°:210/2015

Désignation	Quantité	Prix unitaire HT	TVA 17%	Montant HT
- Couver croupe 10/20(1R)	01	410.256.41		410.256.41
- Rato	01	230.769.23		230.769.23
- Charrue 3 Disques	01	264.957.26		264.957.26
- Remorque 5 T	01	333.333.33		333.333.33

TOTAL HT : 1.239.316.24 DA

TOTAL TVA : 210.683.76 DA

TOTAL TTC : 1.450.000.00 DA

MOD DE PIAMENT : chèque de banque

Déla de livraison : 01 Mois

Cacher et signature

SARL ROCHE BLANCHE
- IMPORT - EXPORT -
UNION AT ALGER
Rue de la Constitution Bouziane
Constantine RC N° 07 B 006719
Valable pour Proformat

B.P. DA. :

le

Payer _____ Contre le présent billet :

e de :

la somme

79

SOUSCRIPTEUR

DOMICILIATION

INSTRUCTIONS
PARTICULIERES

Imp. BADR

اللقب و الإسم :

النشاط :

العنوان :

الملحق (09)

سيدي مدير بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الوكالة المحلية للاستغلال القرارم/837

رسالة سقـــــوط أجل القرض

إنني أعترف بأني مدين نحو مؤسستكم بمبلغ الذي يمثل مبلغ
قرض الاستثمار طويل المدى الذي منحتموني إياه .

إنني اكتب لصالحكم..... من سندات لأمر كل واحدة بمبلغ
.....

كما أنني ألتزم بإرجاع المبلغ مع الفوائد السارية على مدى (08) ثمانية سنوات و في حالة عدم دفع
قسط واحد من الأقساط المترتبة علي فإن جميع الأقساط المتبقية في ذمتي سوف تصبح ملزمة الدفع
دون اللجوء إلى الإحتجاج .

إنني أعترف طوعا بأن إمضائي لسندات الأمر المذكورة أعلاه لا يتضمن و لا يعني تجديد
لديني من مؤسستكم.

إنني ألتزم أيضا بدفع كل المصاريف الخاصة بالإجراءات المحتمل إتخاذها ضدي بعد أول
طلب منكم.

أرجو أن تتقبلوا سيدي المدير تحياتي الخالصة .

حرر في :

ختم و توقيع المدين

MR.

ADRESSE.....

GRAREM, LE :

COMPTE N° 837.....

OBJET : CERTIFICATION DE CHEQUE

Monsieur de Directeur,

Par le débit de mont compte

N°.....

J'ai l'honneur de vous demander de bien vouloir me délivrer et me remettre un chèque de banque normalisé, libellé à l'ordre de

.....

D'un montant de DA (somme en chiffre et en lettre).....

.....

Par dérogation à la législation en vigueur je vous serai obligé de bien vouloir bloquer la provision de ce chèque et la maintenir

A la disposition du bénéficiaire pendant toute la durée de validité du chèque à savoir trois (03) ans et vingt (20) jours à partir du lendemain de son émission.

Il est bien entendu que je vous décharge des conséquences qui pourraient résulter de cette opération.

SIGNATURE (1)

Accusé de réception

Série et n° chèque.....

Date

Signature du client (1).....

(1) Signature a authentifié.

جدول القسط

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

EDITE LE : 29-03-2016

CLIENT : 837-701341
 NOM :
 ADRESSE : SEGDA COMMUNE DE GRAREM
 : GRAREM

NUMERO DOSSIER : 15-1100005
 COMPTE REGLEMENT : 837-701341-300-0-00
 COMPTE DE PRET : 837-701341-234-0-00
 TYPE DE PRET : 11-00 CREDIT MOYEN TERME EQUIPEMENT

DUREE DU PRET : 060 MOIS
 DIFFERE PARTIEL : 012 MOIS
 DUREE AMORTISSEMENT : 048 MOIS
 PERIODICITE : ANNUELLE

TAUX DU PRET : 05,50 % (VARIABLE)
 TAUX T.V.A. : 17,00 %
 1ERE UTILISATION : 23-09-2015
 FIN UTILISATION : 30-06-2016

CAPITAL PRETE : 1.000.000,00
 CAPITAL MOBILISE (UTILISE) : 1.000.000,00
 INTERETS DIFFERE PARTIEL : 0,00
 INTERETS INTERCALAIRES : 1.222,22 T.V.A : 207,78 AU 30/09/2017
 COMMISSION D'ENGAGEMENT : 0,00

ECHEANCE TAT	A AMORTIR	PRINCIPAL	INTERETS	T A X E S	T O T A L
30-09-16	1.000.000,00	0,00	55.000,00	9.350,00	64.350,00
.E.					
30-09-17	1.000.000,00	250.000,00	55.000,00	9.350,00	314.350,00
.E.					
30-09-18	750.000,00	250.000,00	41.250,00	7.012,50	298.262,50
.E.					
30-09-19	500.000,00	250.000,00	27.500,00	4.675,00	282.175,00
.E.					
30-09-20	250.000,00	250.000,00	13.750,00	2.337,50	266.087,50
.E.					
T O T A U X		1.000.000,00	192.500,00	32.725,00	1.225.225,00

N.B : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.
 N.B : LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

SIGNATURE DU RESPONSABLE BADR

SIGNATURE DU CL

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الملاحق (12)



شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33.000.000.000 دج س. ت. رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة
مقرها الرئيسي بالجزائر - 17 شارع العقيد عميروش

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

ACCUSE DE RECEPTION D'UN DOSSIER

"DEMANDE DE CREDIT"

G R E MILA / 055

A L E GRAREM/837

Grarem le :

☒ Reçu de : MR :

☒ Pour le compte de : LUI-MEME

Nature du crédit sollicité : Exploitation ☒ Investissement ☒

montant du ou des crédits sollicité :

Délai de réponse fixé pour le dossier :

30 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Agences ☐

35 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Régionaux ☒

45 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Centraux ☐

Cher client,

Le présent document vous permet de protester auprès de la Direction du Réseau

d'Exploitation (DRE) en cas non réception de la réponse de la Banque dans les délais fixés.

L'accusé de réception ne vaut pas engagement, de quelque nature que ce soit, en matière d'octroi du crédit.

Banque de l'Agriculture et du
Développement Rural (3)

1 - Indiquer l'identité ou la raison sociale du demandeur du crédit

2 - Préciser l'identité de la société émettrice de la demande

3- Signature autorisée d'un cadre de la structure réceptrice de la demande avec nom, prénom et qualité de l'intéressé, le tout accompagné de l'apposition du cachet humide de la banque

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

S. S. : 17, Bd. Colonel Amirouche - ALGER / Tél : 021 64.72.64 à 70 / 72.72.88 / 72.72.90 / Télax : 55078

www.badr-bank.dz

(13) ١٣٤١

A. L. E

GRAREM

INDICE

837

DEMANDE DE CONSULTATION DE LA CENTRALE DES RISQUES

Nous vous demandons de nous communiquer la situation de la relation ci-après citée, vis-à vis des centrales des risques et des crédits impayés :

Nom/Prénom ou Raison Sociale :

Date de naissance ou de création :

Lieu de naissance ou de création :

Activité :

Adresse :

Numéro de compte :

Numéro de carte fellah n° :

Numéro d'identification ONS : /

FAIT A GRAREM, LE :

LE DIRECTEUR



BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

ALE GRAREM/837

الملحق (14)

NOM OU RAISON SOCIALE :

ADRESSE : GRAREM GOUGA

ACTIVITE : CEREALICULTURE

COMPTES : 837-701.341.300

17/06/2015

VISITE SUR SITE AVANT FINANCEMENT

L'an deux mille quinze et le Dix sept du mois de juin .Nous avons effectué une visite sur site accompagné de notre client agriculteur / céréaliculteur Mr

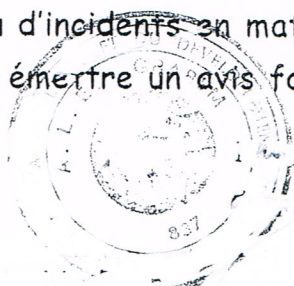
Cette visite vise à s'assurer de l'existence des terres agricoles exploitées par notre client qui a sollicité de notre ALE un crédit d'investissement CMT Ordinaire pour acquisition du matériel agricole à savoir :

- *01 cover croop
- * 01 RÂTEAU
- *01 charrue 03 disques
- * remorque 05 t.

- Effectivement, le client nous a fait visiter les terres agricoles cultivées en céréales (blé tendre et blé dur), et en oliviers.).

Notre client bénéficiaire d'un crédit de campagne (RFIG) depuis plusieurs campagnes et d'un CMT n'a jamais connu d'incidents en matière de remboursement. Ce qui nous encourage à émettre un avis favorable pour la mise en place du concours sollicité.

Visite effectué par Mr.:



BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Dossier de crédit : **BOULEVARDE ALI EL GRAREM / 837**

Activité : **CEREALICULTURE**

Domiciliation : **BADR ALE GRAREM /837**

N° Compte : **837.701.341.300**

Note au Comité de Trésorerie et de Crédit

Direction Générale	
DGA / Engagements	
Direction Centrale	
Groupe Régional d'Exploitation	X

**Mettre une croix dans la cellule appropriée*

Objet de la demande : **crédit investissement moyen terme**

Date :

Jr	Mois	Année
18	6	2015

Partie I

Présentation de L'entreprise

Date saisie

18/06/2015

Dernier CRE

	ALE	GRE	N° Compte (Radical)	Dernier CRE
Domiciliation actuelle :	GRAREM/837	MILA/055	837-701-341	
	Forme juridique	Nom & Raison sociale	Dénominat. Commerciale	
F. juridique Nom & R. sociale :	agriculteur privé		BOULKROUN RABAH	
Secteur d'activité :	AGRICULTURE			
Activité :	CEREALICULTURE			
Classification professionnelle* :		Date du		Valable au

*Concerne uniquement les entreprises de réalisation.

Adresse fiscale (siège social) :	SEGDEL GRAREM GOUGA
----------------------------------	---------------------

Localisation de l'unité :	SEGDEL GRAREM GOUGA
---------------------------	---------------------

Registre de commerce N° :	CF: 0639620-01-04B-17-43	Délivré le :	29/08/2010
---------------------------	--------------------------	--------------	------------

N° Téléphone :		Fax :
----------------	--	-------

Date de création :	07/05/2008
--------------------	------------

Date d'entrée en relation :	07/05/2008
-----------------------------	------------

Date début d'activité :	07/05/2008
-------------------------	------------

Capital social :

[illegible]

* *Qualité : Gérant, Co-gérant, associé, actionnaire*

Gérant / PDG :	Nom/prénom	Statut **
-----------------------	-------------------	------------------

Pouvoirs gérant :	<i>Etendus</i> ***	<i>Restreints</i> ***	<i>Nature</i>
-------------------	--------------------	-----------------------	---------------

XXX

Durée mandat :	<i>Illimitée</i> ***	<i>Limitée</i> ***	Du :	
			Au :	

**Associé, Statutaire, Désigné par AG

***Mettre une croix dans la cellule appropriée

Commentaire :

Notre client exerce dans le secteur de l'agriculture pour son propre compte dont il est le seul gérant de son exploitation sise à mechta segdel daïra de qarrem gouga .

2 - Situation des engagements

Date Extraction donnée

18/06/2015

2.1. Dernière autorisation	Date	U : DA	
Type de prêt	Montant	Validité	Organe décision
CREDIT CMT FNDIA	1.666.133,35	31/05/2022	GRE MILA 055
CREDIT RFIG COURT TERME	887.000,00	31/10/2015	GRE MILA 055

Commentaire :

notre client a bénéficié d'un crédit CMT FNDIA pour acquisition d'un Tracteur agricole ,aussi un crédit à court terme RFIG en cours de réalisation.

2.2. Situation des engagements

U : DA

Intitulé		Série	Montant	Échéance
1. Crédits à court terme :	CREDIT RFIG COMPAGNE 14/2015	310	497.350,00	31/10/2015
2. Crédits à moyen et long terme :	CMT FNDIA	287	1.441.440,00	31/05/2022
3. Crédits rééch. ou restructurés (*)				
4. Crédits par signature :				
5. Crédits impayés :				
6. Autres séries (**)				

(*) Y compris les intérêts rééchelonnés

(**) Prorogation d'impayés, CEAR

2.3. Manchette d'engagements

U : DA

Récap. des engagements	Positions débitrices	Positions créditrices
CMT FNDIA	1.441.440,00	
CREDIT RFIG COMPAGNE 14/15	497.350,00	
Autres :		

Commentaire :

l'exploitation est engagé avec notre banque chaque campagne par un credit RFIG ,aussi un crédit CMT FNDIA dont 02 ans différé.

3. Situation des garanties

Date Extraction

18/06/2015

3.1. Garanties comptabilisées

U : DA

Série	Intitulé	Valeur
985	gage materiel roulant (tracteur)	4.118.400,00

Commentaire :

La garantie comptabilisée dans la serie 985 concerne le gage et nantissement du tracteur financé par notre ALE .dans le cadre d'un CMT FNDIA.

3.2. Autres garanties et réserves détenues

U : DA

Intitulé	Valeur
engagement de livraison de la recolte a la CCLS chelghoum-laid DPAMR subrogé au profit de la BADR	

Commentaire :

les garanties détenues concernent le crédit RFIG de la compagnie 2014/2015.

3.3. Garanties et réserves non-bloquantes ou non recueillies

U : DA

Intitulé	Valeur
adhesion au FGA	

Commentaire :

//

4 - Fiscalité de l'entreprise

Intitulé de la situation	Extrait de rôle	CNASAT	CASNOS	CACOBATH
Numéro : NIF ou NIS*	797343170000823			
Apuré (e) *	/		/	
Non apuré (e)*				
Daté (e) du	/		/	
Montant de la dette	//	//	//	//
Echéancier de remboursement				
allant du :				
au:				
Périodicité de remboursement **				
Montant échéance à payer (DA)				

*mettre une croix dans la cellule appropriée

** Périodicité (Mensuelle, trimestrielle, semestrielle)

Commentaire :

s'agissant d'une activité agricole ,notre client n'est pas assujetti ni a l'impôt ni aux autres caisses d'assurance

5.1. Moyens humains :

U : KDA

Rubriques	Cadres	Maitrise	Exécution	Total
Technique			1	
Administratif				
Commercial				
Total		0	1	1

Commentaire :

notre client assure lui même le fonctionnement de son exploitation agricole.

5.2. Biens immeubles:

5.2.1. Terrains:

U : KDA

Nature juridique (*)	Superficie M2	Localisation	Valeur expertisée	
			Expert designé	Montant
location et procuration	51ha	mechtat segdel grarem gouga		

Commentaire :

* Propriété, Concession, en indivision ou location

notre client exploite des terres agricoles d'une superficie globale de 51ha selon bail de location établie devant le maitre mr
TEBANI MOHAMED et 31 ha avec procuration.

5.2.2. Constructions :

U : KDA

Nature juridique (*)	Superficie M2	Localisation	Valeur expertisée	
			Expert designé	Montant
NEANT	NEANT	NEANT	NEANT	NEANT

Commentaire :

* Propriété, Concession, en indivision ou location

neant

5.3. Biens meubles

U : KDA

Nature	Année d'acquisition	Valeur d'acquisition	Valeur Expertisée	Valeur Nette
	//	//	//	
	//	//	//	
Total		0	0	0

Commentaire :

neant .

6- Produits et services de l'entreprise

6.1. Principaux produits et Prestation de services

Produits et services	Description	Part dans le CA	Dont % exporté
produits céréaliers	blé dure		0%
legumes secs	p.chiche ,feves,p.pois		0%
arboriculture	50 oliviers		0%
			0%

Commentaire :

la production principale est constituée des céréales (blé dur + légume secs) et arboriculture

6.2. Déploiement de l'entreprise sur le marché

International	National	Régional	Local
		X	X

mettre une croix dans la cellule appropriée

Commentaire :

la production céréalière est livrée comme chaque fin de campagne à la CCLS .

6.3. Partenaires commerciaux

Désignation	Etrangers	Nationaux	
		Publics	Privés
Fournisseurs		X	X
Clients		X	X

Commentaire :

*mettre une croix dans la cellule appropriée

les approvisionnements en semences ,intrants et autres produits agricoles se font aussi bien auprès la CCLS qu'auprès les

7- Consultation des centrales des risques et impayés

7.1. Autres domiciliations bancaires

Banques

SEUL BADR

7.2. Consultation Centrales des risques et des impayés

Client	Centrale des risques			Centrale des impayés		
	Figure		Ne figure pas	Figure		Ne figure pas
	Type	Mts MDA		Classe	Mts MDA	
			X			X

Commentaire :

NOTRE CLIENT NE FIGURE PAS SUR LES FICHIERS DE LA CENTRALE DES RISQUES NI DE LA CENTRALE DES IMPAYES.

8. Chiffre d'affaires et Mouvements confiés

U : KDA

Exercice	N - 3	N - 2	N - 1	Exercice en cours
mvts confiés	289	2.735	1.293	/
chiffre d'affaire exercice				
MC/CA	#DIV/0!	#VALEUR!	#VALEUR!	#VALEUR!

Commentaire :

les mouvements confiés en 2012 ET 2013 sont en progression ,et en 2014 en légère régression

9. Autres affaires indentifiées

9.1. Engagements

3.1. Engagements			Date		U : KDA		
Nom/ R. Sociale	Activité	Domiciliat Bancaire	Engagts		Échéance	Garanties	
			Type prêt	Mts KDA		Type	Valeur
NEANT	NEANT						

Commentaire :

neant

9.2. Consultation Centrales Risques et Impayés

U : KDA

Affaires du groupe	Centrale des risques			Centrale des impayés		
	Figure		Ne figure pas*	Figure		Ne figure pas*
	Type	Mts KDA		Classe	Mts MDA	
			X			X

*mettre une croix dans la cellule appropriée

Commentaire :

9.3. Mouvements confiés

Affaires	N-2	N-1	N
NEANT			
	NEANT		
		NEANT	
			NEANT

Commentaire :

NEANT

10. Autres appréciations du Directeur :

Notre client exerce une activité agricole, exclusivement la céréaliculture, il exploite des terres agricoles en location de 51 ha situé à SEGDEL commune de grarem .il est domicilié a nos guichets depuis l'an 2008.il nous confie la totalité de son chiffre d'affaires.son compte n'as jamais enregistéré d'inscidents,le client agé de 50 ans est connu par sa compétence,son sérieux et son honorabilité.

le client nous a représenté le dossier de crédit moyen terme ordinaire pour le financement des équipements agricoles(cover croop,Râteau,charrue 03 disques,remorque 05 t)indispensables pour l'exploitation agricole.

la structure de financement se présente comme suit:

CMT MOYEN TERME : 70%	→	1.015.000,00
APPORT PERSONNEL: 30%	→	435.000,00 DA
COUT TOTAL :100%		1.450.000,00 DA

Nous émettons un avis favorable pour le financement de CMT sollicité pour une durée de 5 ans .

Date : 18/06/2015

Signature:

بنك الإفلاحة والتنمية الريفية

« AUTORISATION D'ENGAGEMENT »

شركة مساهمة ذات رأسمال مقدّر 33.000.000.000 دج مقرها الرئيسي بالجزائر - 17 شارع العفد عمر وش
0011640 الجزائر العاصمة



Organe de décision ⁽¹⁾ **COMITE CREDIT GRE** Date du comité **28.06.2015** PV N° **349/15**

Structure émettrice ⁽²⁾ **GRE MILA 055**

EMPRUNTEUR : **3.000.000.000 DA**

ACTIVITE : **CEREALICULTURE**

N° COMPTE : **837.003.342.8**

Agence domiciliaire : **GRAREM -837-**

GRE de rattachement : **MILA 055** Coté risque

Groupe d'appartenance : ⁽⁰³⁾

Type de prêt ou de crédit	Montant	Validité	Limité utilisat 2	Durée Amort 2	Diffère Partiel 3	Diffère Total 3	Taux au marge 3	Taux comm engage
CMT ORDINAIRE	1.000.000,00	/	12 MOIS	5 ANS DONT 12 MOIS DIFFERE	12 mois	/	/	/

Garanties bloquantes :

- Signature chaine de billets à ordre.
- Gage du véhicule utilitaire PEUGEOT 406 à expertiser. (*)

Réserves bloquantes :

- Engagement notarié de nantissement des équipements à financer, souscription DPAMR au niveau de l'agence MILA (bancassurance) subrogée au profit de la BADR et procuration notariée de renouvellement de l'assurance.
- Versement apport personnel de 435.000,00 DA.
- Attestations fiscales et parafiscales récentes et apurés.
- Lettre de déchéance de terme.
- Bail de location des terres agricoles d'une superficie de 20 HA ou plus renouvelable pendant la durée de crédit.
- Engagement du client de livrer la production à la CCLS et d'honorer ses dettes par retenues directes de la CCLS.

Garanties non bloquantes :

- Nantissement des équipements financés.

Réserves non bloquantes :

- Souscription DPAMR subrogée au profit de la BADR pendant la durée de crédit.
- Convention de prêt.

Observations : (*) il faut s'assurer que le montant du véhicule couvre le crédit octroyé.

- A saisir sur module prêt.
- Une visite sur site après réalisation est obligatoire (PV de visite après réalisation est obligatoire).
- Il y a lieu de nous transmettre le tableau d'amortissement et les factures définitives ainsi que

convention de prêt. (tout document justifiant la réalisation du projet).

1-indiquer le comité ayant pris la décision

2-indiquer la structure ayant émis l'autorisation

3- indiquer le nom du groupe auquel appartient le client, au sens de l'instruction 74/94 de la Banque d'Algérie, et indiquer au vu l'engagement total du groupe.

4- lorsque le crédit doit servir à l'importation d'équipement le montant en dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisation prendre en considération le cours du jour.

5- A servir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne.

6-A servir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement, la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du différé.

7-A servir pour les crédits d'investissement.

1- RAPPEL DES ENGAGEMENTS EN COURS

Autorisation d'engagement ⁽¹⁾ DU :09/10/2014

Comité de crédit ⁽²⁾ : GRE MILA 055

<u>Type de prêt ou de crédit</u>	<u>Montant (4)</u>	<u>Validé (5)</u>	<u>Date limite d'utilisation</u>	<u>Durée d'amortissement</u>	<u>Différé partiel « 7 »</u>	<u>Différé total « 7 »</u>	<u>Taux ou marge « 7 »</u>	<u>Taux commission d'engagement</u>
<u>CCT RFIG</u>	<u>497.350,00</u>		<u>09 mois</u>	<u>03 mois</u>	<u>/</u>	<u>/</u>	<u>100% bonifie</u>	<u>/</u>
<u>CMT FNDA</u>	<u>1.441.440,0</u>		<u>12 mois</u>	<u>09 ans</u>			<u>EN VIGUEUR</u>	

(5) reprendre la date du dernier ticket d'autorisation

(6) le comité de crédit ayant sanctionné le dossier

5- GARANTIES DETENUES ET COMPTABILISEES :

<u>Nature</u>	<u>Valeur</u>	<u>Observations</u>
<u>GAGE matériel roulant</u>	<u>4.118.400,00</u>	

(*) il y a lieu de préciser si la valeur de la garantie est évaluée sur la base d'une expertise réalisée par banque.

6- SITUATION FINANCIERE DU GROUPE D'APPARTENANCE :

<u>Désignation</u>	<u>Engagements BADR</u>		<u>Engagements Confrères (*)</u>	<u>observations</u>
	<u>Engagement</u>	<u>Garanties</u>		
<u>Entreprise A</u>				
<u>Entreprise B</u>				
<u>Entreprise C</u>				
<u>Entreprise ...</u>				
<u>Total groupe</u>				

(*) A confirmer par la consultation de la centrale des risques et des impayés.

7- STRUCTURE DE FINANCEMENT (*) :

<u>Désignation</u>	<u>Autofinancement</u>	<u>Concours bancaire</u>	<u>Observation</u>
<u>Rubrique 1</u>			
<u>Rubrique 2</u>			
<u>.....</u>			
<u>Total</u>			

(*) Réservée aux crédits à moyen et long terme



شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33.000.000.000 دج س. ت. ب 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة
 REF/ EN/BI 3365

OBJET/VALIDATION DES GARANTIES

REF REF.DR.N°01/95 DU 01/04/1995

RELATION: MR

ACTIVITE: CERAILCULTURE

GERANT: MR

COMPTE N°: 837.701.341.300

NATURE ET MONTANT DU CREDIT : CMT ORDINAIRE D'un montant de 1.000.000,00 DA

Conformément à l'Aut .1 du 28.06.2015 N°407/15 établie par le GRE MILA « 055 » en faveur de la relation si dessus nous validons les garanties ci-après désignées bloquantes, dument enregistrées sous le numéro : N°365/15

GARANTIES BLOQUANTES :

- Signature chaine de billet à ordre.
- Gage véhicule utilitaire PEUGEOT 406 à expertiser N°08519 gagée en date du 12.08.2015.
- Engagement notarié de nantissements à financer et de souscription DPAMR subrogée au profit de la BADR e procuration notarié de renouvellement de l'assurance (Établi le 12.07.2015 sous le N°835/15 par devant maître LECHEHEB FAROUK , notaire à GRAREM).
- Versement apport personnel 435.000,00 DA.
- Attestation fiscales et parafiscales récentes et apurée
- La lettre de déchéance de terme.
- Bail de location des terres agricoles d'une superficie de 20 HA ou plus renouvelable pendant la durée du crédit.
- Engagement du client de livrer la production la CCLS et d'honorer ses dettes par retenues directs de la CCLS (établis en date du 20.07.2015).

Par ailleurs, nous vous demandons de veiller au recueil des garanties non bloquantes, à savoir :

- Nantissement des équipements financés.
- Souscription DPAMR subrogée au profit de la BADR pendant la durée de crédit.
- Convention de prêt.

Et, ce dans les meilleurs délais.

COPIE : - S/DE - GRE MILA « 055 »
 - S/D S R P

LE, 23/09/2015

19

SEGDAL COMMUNE DE GRAREM
GRAREM
MILA

الملحق

- Agence domic. : 837 GRAREM "837"
- Activite : CULTURE DE CEREALES
- Compte client : 837-701341-300-0-00

Siège social : 17, Bd colonel Amirouche - 16004 Alger

Monsieur, Pour faire suite a votre demande de financement, nous avons le plaisir de vous informer que notre etablissement est dispose a vous octroyer le credit suivant : www.badr.bank.dz

- Numero du dossier : 15 1100005
- Type de pret : 11 00 CREDIT MOYEN TERME EQUIPEMENT
- Montant : 1.000.000,00 DA
- Duree d'amortissement : 0048 mois
- Differe : PARTIEL
- Duree de differe : 0012 mois
- Date limite d'utilis. : 30-06-2016
- Taux : 5,500000 %

بنك البفلاحة والتنمية الريفية

B.A.D.R

Cependant nous attirons votre aimable attention, sur le fait que ce credit ne pourra connaitre le debut d'utilisation, que lorsque la(es) reserve(s) figurant ci-apres aura(ont) ete levee(s) :

- SIGNATURE DE BILLETS A ORDRE MATERIALISANT L'ECHANCIER DE REMBOU
- GAGE DE VEHICULE
- ENGAGEMENT DE NANTISSEMENT DES EQUIPEMENTS
- DPAMR
- PROCURATION DE RENOUVELLEMENT D'ASSURANCE.
- APPORT PERSONNEL OU AUTOFINANCEMENT EN ESPECES
- ATTESTATION FISCALE ET PARAFISCALE APUREE
- AUTRES RESERVES A SAISIR

Dans cette attente, veuillez agreer, Monsieur, nos salutations distingu

Siège social : 17, Bd colonel Amirouche - 16004 Alger

www.badr.bank.dz



اتفاقية القرض بالفرنسية CONVENTION DE PRET

(ANNEXE N° 11 DU MANUEL DE GESTION DES CREDITS / AVRIL 1994)

Entre les soussignés,

la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (B.A.D.R.), société par actions au capital de trente trois milliards de dinars (33.000.000.000 DA) ayant son siège social à Alger sis 17, Boulevard Colonel Amirouche, désignée ci-après la Banque, représentée par :

Mr **EL HASSEN EL HANIMED**

EN SA QUALITE DE : DIRECTEUR P/I

ADRESSE : place de la mairie

d'une part,
grarem gouga w mila 43

et, M^{me} **SEGDAI COMMUNE DE GRAREM GRAREM**

(nom, prénom ou raison sociale, adresse ou siège social, nature juridique selon le cas, etc.) désigné (e) ci-après l'emprunteur,

d'autre part,

il a été convenu et arrêté ce qui suit :

OBJET DE LA CONVENTION :

Par la présente convention, la banque accorde à l'emprunteur désigné ci-dessus un prêt aux conditions particulières et générales ci-après définies.

I. CONDITIONS PARTICULIERES DU PRET

NUMERO DU PRET : 15-1100005	TAUX DU PRET : 05,50 % VARIA
NATURE DU PRET : CREDIT MOYEN-TERME EQUIPEMENT	TAUX DE BASE : 05,25 %
OBJET DU PRET : CEREAICULTURE	TAUX DE LA MARGE : 00,25 %
MONTANT DU PRET : *****1.000.000,00 DA	TAUX BONIFIE : 00,00 %
DUREE DU PRET : 060 MOIS	TAUX PENALITE : 02,00 %
PERIODICITE : ANNUELLE	TAUX INT. RETARD : 07,50 %
MONTANT ECHEANCE: DEGRISSEIF	COMMIS. ENGAGEM. : 00,12 %
DIFFERE (INCLUS): 012 MOIS PARTIE	FRAIS DE DOSSIER HT : 2.500,00
INTERCALAIRES : 1ERE ECHEANCE	FRAIS CAUTIONNEMENT : 10,00
BOURS.: 837-701341-300-0-00	FRAIS DE GAGE : 0,00
COMPTE DE PRET : 837-701341-234-0-00	DEBUT D'UTILISATION : 23/09/2015
TAUX DE DIFFERE : 5,50 %	FIN D'UTILISATION : 30/06/2016

II. CONDITIONS GENERALES DU PRET

ARTICLE 1 MONTANT DU PRET

La banque accorde par la présente convention à l'emprunteur un prêt dont le montant figure dans les conditions particulières.

ARTICLE 2 OBJET DU PRET

Conformément à la demande de financement formulée par l'emprunteur, le prêt objet de la présente convention sera destiné au financement du projet indiqué dans les conditions particulières et ce, en application de la structure de financement arrêtée d'un commun accord.

ARTICLE 3 DUREE DU PRET

Le prêt est consenti pour la durée et la période de différé indiquées dans les conditions particulières. Si le prêt, objet de la présente convention, n'a pas enregistré un début de consommation à la date limite indiquée dans les conditions particulières, la présente convention est réputée nulle si la banque n'accepte pas sa prorogation.

ARTICLE 4 TAUX D'INTERET VARIABLE

Le taux d'intérêt applicable aux utilisations du prêt est constitué d'un taux de base révisable périodiquement conformément aux conditions de banque en vigueur majoré de la marge indiquée aux conditions particulières. Le taux de base indiqué aux conditions particulières ci-dessus est soumis, en conséquence, à une révision périodique. L'emprunteur sera informé de toute modification du taux de base. L'emprunteur déclare accepter sans restriction ni réserve toute modification.

ARTICLE 5 TAXES ET COMMISSIONS

Toutes les taxes et commissions liées à la mise en place et l'utilisation du prêt sont à la charge de l'emprunteur ainsi que toutes autres taxes et commissions qui viendraient s'y ajouter en vertu des textes législatifs et réglementaires.

ARTICLE 6 MODALITES D'UTILISATION DU PRET

Le prêt, objet de la présente convention, sera utilisé par le débit du compte de prêt ouvert par la banque auprès de l'agence domiciliataire de l'emprunteur sous le numéro indiqué dans les conditions particulières.

Les utilisations du prêt seront autorisées en fonction des besoins de financement sur présentation de justificatifs dont la validité relève de l'appréciation de la banque et de la signature concomitante de billets à ordre. La preuve de la réalisation du prêt de même que celle des remboursements résultera des écritures passées par la banque.

ARTICLE 7 MODALITES DE REMBOURSEMENT

A la fin de la période d'utilisation qui ne saurait dépasser celle indiquée dans les conditions particulières, les consommations effectives du prêt seront constatées par la banque et un calendrier d'amortissement en principal et intérêts lorsque les conditions particulières prévoient un taux fixe sera établi sur la base de ce constat, matérialisé par des billets à ordre. Ces billets viendront en remplacement de ceux prévus à l'article 6 sus-visé.

L'emprunteur s'engage à rembourser le crédit en principal et intérêt par tranches conformément aux échéances fixées au tableau d'amortissement établi conformément aux conditions particulières de la présente convention.

Toute modification du taux d'intérêt tel qu'arrêté par les conditions particulières entraînera, en conséquence, le réajustement du tableau d'amortissement.

ARTICLE 8 GARANTIES

Pour garantir le paiement en capital, intérêts, frais et commissions du prêt, objet de la présente convention, l'emprunteur s'engage à affecter au profit de la banque les garanties indiquées dans les conditions particulières.

Les frais d'enregistrement et autres liés au recueil des garanties citées ci-dessus sont à la charge exclusive de l'emprunteur. Le détournement, la vente partielle ou totale des biens corporels ou incorporels affectés en garantie au profit de la banque expose l'emprunteur, conformément aux présentes conditions, en plus de l'annulation du crédit, à des poursuites judiciaires.

L'utilisation du prêt est subordonnée au recueil effectif des garanties.

ARTICLE 9 REMBOURSEMENT ANTICIPE

L'emprunteur a la faculté de rembourser partiellement ou intégralement et par anticipation le prêt. Le remboursement partiel sera imputé sur les échéances les plus éloignées.

ARTICLE 10 AUTORISATION DE PRELEVEMENT

L'emprunteur donne autorisation à la banque en vue du prélèvement d'office sur son compte des sommes suffisantes pour le remboursement du montant des échéances en capital et intérêts et de toutes les sommes qui seront devenues exigibles (commissions, frais, taxes...).

ARTICLE 11 CLAUSES RESOLUTOIRES

En cas de non-remboursement des sommes devenues exigibles en capital, intérêts et autres frais et accessoires, la banque se réserve le droit d'exiger le paiement de la totalité de la créance.

La banque peut exiger le remboursement immédiat de la totalité des fonds utilisés, notamment dans les cas suivants :

- fausse déclaration de l'emprunteur,
- paiement de dépenses n'entrant pas dans le cadre de la réalisation du projet retenu au titre de la présente convention,
- détournement de l'objet initial du prêt
- non-respect d'un quelconque engagement souscrit par l'emprunteur,
- toute modification relative à la situation financière et juridique de l'emprunteur pouvant éventuellement affecter le remboursement du prêt,
- vente partielle ou totale des biens corporels et incorporels affectés en garantie au profit de la banque,
- non respect des clauses de la présente convention ; l'emprunteur prendra à sa charge tous les coûts encourus par la banque du fait de l'exigibilité anticipée.

ARTICLE 12 CONTROLE DU PRET

Pour permettre à la banque un contrôle régulier de l'utilisation du prêt, l'emprunteur s'engage à :

- fournir tous états et documents que la banque jugera utile d'exiger,
- remettre les copies certifiées conformes de ses bilans annuels, documents comptables et annexes et éventuellement du rapport du commissaire aux comptes,
- faciliter toutes visites effectuées par les agents de la banque ainsi que l'accès aux locaux et autres installation,
- la banque pourra également s'assurer sur place et sur pièces de la conformité des documents fournis.

ARTICLE 13 OBLIGATIONS DE L'EMPRUNTEUR

Sous réserve des dispositions législatives et réglementaires en vigueur, tant qu'il sera débiteur en vertu de la présente convention, l'emprunteur s'engage à :

- ne constituer au profit d'autres créanciers sur ses biens présents ou futurs et jusqu'à remboursement effectif du prêt aucune garantie sureté ou engagement ayant pour effet de privilégier un autre créancier,
- faire tout ce qui est nécessaire pour maintenir et protéger sa capacité juridique et ses moyens de production et/ou de services,
- assurer son matériel mobilier et ses biens immobiliers et à maintenir cette assurance et à payer les primes stipulées au contrat ; en cas de sinistre, total ou partiel, avant complète libération de l'emprunteur, la banque exerce sur l'indemnité d'assurance les droits résultant à son profit conformément aux clauses prévues dans l'acte de garantie conclu en application de la présente convention,
- confier à la banque l'intégralité du chiffre d'affaires réalisé par le projet financé dès son entrée en production ou en service.

ARTICLE 14 PENALITE DE RETARD

Tout retard dans le paiement des sommes dues par l'emprunteur entraînera, sans mise en demeure et à titre de pénalités, le prélèvement d'un intérêt de retard.

Le taux de pénalité de retard applicable est indiqué aux conditions particulières.

ARTICLE 15 COMMISSION ET FRAIS

L'emprunteur s'engage à payer trimestriellement la commission d'engagement et les frais du dossier figurant aux conditions particulières.

ARTICLE 16 REGLEMENT DE LITIGE

Tout litige né de l'interprétation ou de l'exécution de la présente convention sera, à défaut de règlement à l'amiable, porté devant les juridictions compétentes.

ARTICLE 17 ELECTION DE DOMICILE

Pour l'exécution de la présente convention, les parties font élection de domicile aux adresses respectives indiquées dans la présente convention.

Fait à...

le 23/09/2018

LE DEBITEUR (1)

P / LA BANQUE

- بنك الفلاحة و التنمية الريفية (بدر) شركة مساهمة برأس مال قدره ثلاثة و ثلاثون مليار دينار جزائري (33.000.000.000.00 دج) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640 ب00 الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش، و الممثلة من طرف السيد بوعلياني عبد القادر مدير وكالة القرام 837.....
- المعين فيمالي: "البنك"
- و السيد:

من جهة

القرام ولاية ميلة

- (الاسم و اللقب أو عنوان الشركة، العنوان، المقر الاجتماعي، الصفة القانونية و ذلك حسب الحالة.....الخ)
- المعين فيمالي: "المقترض"

من جهة أخرى

حيث اتفقا و أقرأ على ماييلي:

موضوع الاتفاقية:

بموجب هذه الاتفاقية، يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة و العامة المحددة كما يلي:

3- الشروط الخاصة للقرض:

نوع القرض: قرض فلاحي متوسط المدى المبلغ: 1.000.000,00 دج صحة العقد: 4 سنوات + 1 سنة تأجيل + سنة استعمال النسبة: المعمول به

- الضمانات الاحتياطية الحاضرة: 1- تعهد موثق برهن العتاد الفلاحي الممول ضد جميع الاخطار لفائدة البنك لدى وكالة ميلة (BANCASSURANCE) متجددة طول مدة القرض. ووكالة لفائدة البنك بتجديد التامين 2- دفع المساهمة الفردية بمبلغ 435.000,00 دج 3- إمضاء سلسلة من السندات لأمر. 4- التزام الزبون بدفع المحصول ل ت ف ح ج ميلة (CCLS). 5- تحرير اتفاقية القرض. 6 عقد كراء للاراضي الفلاحية مساحتها 20 هكتار على الاقل. 7- الشهادات الجبائية و الشبه الجبائية 8- رهن السيارة PEUGEOT لفائدة البنك مع اعداد الخبرة. 9- امضاء رسالة سقو، اجل القرض.

- الضمانات الاحتياطية غير الحاضرة: 1- العتاد الفلاحي الممول. 2- اكتتاب بوليصة التامين لفائدة البنك طول مدة القرض. 3- تحرير اتفاقية القرض.

2- الشروط العامة للقرضالمادة 1: مبلغ القرض:

- يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة.

المادة 2: موضوع القرض:

- بناء على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض، فإن القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة، و هذا تطبيقا لتركيبية التمويل المتفق عليها بين الأطراف.

المادة 3: مدة القرض:

- يمنح القرض لمدة و لفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة.
- غير أنه إذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن هذه الاتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدتها.

المادة 4: نسبة الفائدة المتغيرة:

- إن نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول و إضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة.
- تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية.
- يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية، و يصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ.

المادة 5: الرسوم و العمولات:

- تكون جميع الرسوم و العمولات المرتبطة بمنح و استعمال القرض على عاتق المقترض إلى جانب الرسوم و العمولات الأخرى التي تضاف لاحقا و ذلك طبقا للنصوص التشريعية و التنظيمية.

المادة 6: كيفية استعمال القرض:

- إن القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة الموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة.
- ترخص استعمال القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك و كذلك بالإمضاء على سندات لأمر إن إثبات القرض و تسديده يكون حسب الكتابات و العمليات المسجلة من طرف البنك.

المادة 7: طرق التسديد

- عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن الإستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل و الفوائد و هذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة

- ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعومة لهذه الحالة، هذه السندات تغوض تلك المنصوص عليها في المادة السادسة(6) أعلاه.- يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض والفوائد علي اقساط حسب جدول التسديد المعد طبقا للشروط الخاصة لهذه الاتفاقية.- ان كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة يوجب مراجعة جدول التسديد.

المادة 8: الضمانات:

المادة 8: الضمانات:
لضمان الوفاء بأصل القرض، الفوائد، المصاريف و العمولات المتعلقة بالقرض موضوع الاتفاقية، يتعهد المقرض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك.

تكون مصاريف التسجيل و المصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض.

تكون مصاريف التسجيل و المصاريف المتعلقة بالصكوك المذكورة أعلاه على عاتق المقرض. إن أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقرض حسب شروط الاتفاقية، بالإضافة إلى إلغاء القرض متابعة قضائيا.

استعمال القرض مرتبط بالإستلام الفعلي للضمانات.

المادة 9: التسديد المسبق:

للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا.

التسديد الجزئي يقطع من الأقساط المتباعدة.

المادة 10: الترخيص بالخصم:

المادة 10: الترخيص بالخصم:
يعطي المقترض ترخيص للبنك للخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط، من أصل و فوائد و كذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء (عمولات، مصاريف، ضرائب)

المادة 11: شروط الفسخ:

في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من أصل، فوائد و مصاريف أخرى و ملحقات، فإن البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض، خاصة في الحالات التالية:

• التصريح الخاطيء للمقترض.

• دفع النفقات التي لا تدخل في إطار تدبير

• تحويل الموضوع الأصلي للقرض.

• عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه.

• كل تعديل متعلق بالوضع المالية و القانونية للمقترض.

- البيع الكلي أو الجزئي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.

عند عدم احترام بنود هذه الاتفاقية، يتحمل المقرض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الاداء المسبق.

المادة 12: مراقبة القرض:

حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة و المنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بمايلي:

• تقديم جميع البيانات و الوثائق التي يراها البنك ضرورية.

تقديم صورة مطابقة للأصل للمبذنة السنوية، ووثائق الحسابات و الملحقات و كذا تقرير محافظ الحسابات.

- تقديم صورة مستأجرة لـ "مركز إيجار" في
- تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك كذا الدخول للمحلات و التجهيزات الأخرى.

• كذلك يستطيع البنك أن يتحقق في عين المكان وبناء على الوثائق المقدمة من تطابقها.

المادة 13: التزامات المقرض:

المادة 13: التزامات المفروض:

مع مراعاة الأحكام التشريعية و التنظيمية سارية المفعول، و مادام المدين مبينا بموجب هذه الاتفاقية، فهو ملزم بمايلي:

• عدم تقديم لصالح الدائنين الآخرين، أي ضمان أو تعهد لامتنياز دائن عن آخر على الأموال الموجودة حالياً أو المستقبلية، حتى يتم

التسديد الفعلي للقروض.

• العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء و حماية مؤهلاته القانونية و كذا وسائل الإنتاج و الخدمات.

- تأمين المعدات المنقولة و العقارات و الوفاء بجميع المصاريف وفقاً لعقد التأمين، و في حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل إبراء العمل على كل ما هو ضروري لإنهاء و تسليح المشروع التأميني.

• تأمين المعدات المنقولة و العقارات و الوفاء بالتجديدات و الصيانة و التأمينات
 (تمت) يحتفظ البنك بحقة التعويض في التأمين طبقا لنود الضمان المبرم وفقا لهذه الاتفاقية.

دعمه، يحفظ البنك بحق التعويض في التاممين ضد البنوك المصارف الأجنبية.

المادة 14: العقوبات التأخيرية:

المادة 14: العفو بات التاخيرية:
كل تأخر من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي إلى توجيهه إنذار بالدفع بسبب هذا التأخير مع خصم فوائد التأخير.

نسبة عقوبة التأخير السارية المفعول محددة في الشروط الخاصة.

المادة 15: العمولة و المصاريف:

المادة 15: العمولة و المصاريف.
 يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد و مصاريف الملف المذكور في الشروط الخاصة.

المادة 16: تسوية النزاع:

المادة 16: تسوية النزاع:

كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية، يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة.

المادة 17: اختيار الموطن:

المادة 17: اختيار الموطن.

في: القرارم بتاريخ: 2015 / 08 / 16.

المدين (01)

٤/ البنية